



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم المحاسبة

أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة
العامة الاردنية

**The Impact Of Application Of The Principles Of Corporate Governance To
The Risks Of Financail Reporting In The Jordanian Public Shareholding
Companies**

إعداد الطالب

مصعب عبد الحميد سالم القطاونة

إشراف

الدكتور نوفان حامد العليمات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية الاقتصاد والعلوم
الادارية في جامعة ال البيت

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الاول 2017

جامعة آل البيت

التفويض

أنا الطالب مصعب عبدالحميد سالم القطاونة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي "اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

جامعة ال البيت

عمادة الدراسات العليا

اقرار والتزام بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

الرقم الجامعي:1570504002

أنا الطالب : مصعب عبد الحميد سالم القطاونة

الكلية:الإقتصاد والعلوم الإدارية

التخصص:المحاسبة

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة ال البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا باعداد رسالتي بعنوان:"اثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، وذلك بما ينسجم مع الامانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطارح العلمية. كما اعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية ،وتاسيسا على ما تقدم فأني أتحمل المسؤولية بأنوعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة ال البيت بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون ان يكون لي اي حق في التظلم أو الاعتراض بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: / /

توقيع الطالب:.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة " اثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية
المساهمة العامة الاردنية" وأجيزت بتاريخ...24../.12../2017

التوقيع

اعضاء لجنة المناقشة

..... مشرفاً ورئيساً

الدكتور

..... عضواً داخلياً

الدكتور

..... عضواً داخلياً

الدكتور

..... عضواً خارجياً

الدكتور

الاهداء

أهدي هذا العمل

الى من كان له الفضل الكبير في تعليمي ...

الى اعز الناس.....إلى والدي

الى من كانت تدعو لي الله بأن يسهل طريقي

الى الحنونةامي

والى من سهرت معي ودعمتني بحبها

إلى زوجتي

الى كل الاصدقاء والاحبة

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل

شكر وتقدير

لقد امرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة عل يديهم لخدمة الاسلام والمسلمين، حيث ورد عن حبينا رسول الله صل الله عليه وسلم: "ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه، ان لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه".

لذا اتقدم الى مشرفي ومعلمي الدكتور نوفان العليمات بجزيل الشكر والعرفان لدينا له بالفضل كله على تكرمه مشكورا بالاشراف على هذه الرسالة ، فكرس لها الساعات الطويلة قراءة، ومناقشة ، وتوجيها ، وتابع بكل امانة ، واخلاص تفاصيل العمل بها، وكان لي الناصح الامين فجزاه الله علي خير جزاء.

كما انني اتقدم بالشكر الى الاساتذة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة واقتطعوا لها جزءا مهما من وقتهم الثمين ،ومتشرفا بمناقشتهم ، راجيا المولى عزوجل ان يوفقني للعمل بتوجيهاتهم ونصحهم، والاستفادة من ملاحظاتهم الثمينة ،ولا يفوتني شكري ومتناني الى جميع الاساتذة الافاضل أعضاء هيئة التدريس في كلية المال والاعمال في جامعة ال البيت لما اولوني من رعاية ،واهتمام خلال فترة الدراسة في الكلية.

أسأل الله أن تكون جهود هؤلاء جميعاً في سجل حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت من خيراً محضراً.

الباحث

قائمة المحتويات

ب	التفويض
ج	اقرار
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الاهداء
و	شكر وتقدير
ز	قائمة المحتويات
ح	الموضوعات
ك	قائمة الجداول
ل	قائمة الملاحق
ل	قائمة المختصرات
م	الملخص
ن	Abstract
2	الفصل الاول الإطار التمهيدي للدراسة
8	الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:
46	الفصل الثالث منهجية الدراسة
58	الفصل الرابع تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
78	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
81	التوصيات
82	قائمة المصادر والمراجع
89	الملاحق

الموضوعات

الموضوع
الفصل الاول:الاطار التمهيدي للدراسة
1-1 المقدمة
2-1مشكلة الدراسة
3-1 اهداف الدراسة
4-1 أهمية الدراسة
5-1 فرضيات الدراسة
6-1 نموذج الدراسة
7-1مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني:الاطار النظري والدراسات السابقة
المبحث الاول: الحاكمة المؤسسية
1-1-2 نشأة ومفهوم الحاكمة المؤسسية
2-1-2 أهداف الحاكمة المؤسسية
3-1-2 مقومات الحاكمة المؤسسية
4-1-2 محددات الحاكمة المؤسسية
5-1-2 مبادئ حوكمة الشركات المقررة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
6-1-2 الحاكمة المؤسسية في الاردن
المبحث الثاني:التقارير المالية
1-2-2 تمهيد

2-2-2 هدف اعداد التقارير المالية
3-2-2 نشأة التقارير المالية
4-2-2 تعريف التقارير المالية
5-2-2 التقارير المالية الاساسية
المبحث الثالث: الدراسات السابقة
3-2 الدراسات السابقة
1-3-2 الدراسات العربية
2-3-2 الدراسات الانجليزية
3-3-2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة
1-3 تمهيد
2-3 مصادر جمع البيانات
3-3 تطوير اداة الدراسة
4-3 التعريف بأداة الدراسة
5-3 مجتمع وعينة الدراسة
6-3 الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل البيانات
7-3 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
8-3 خصائص عينة الدراسة

الفصل الرابع:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
1-4 تمهيد
2-4 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
1-2-4 تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية
2-2-4 مخاطر التقارير المالية
3-4 اختبار فرضيات الدراسة
1-3-4 اختبار الفرضيات الفرعية
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
1-5 تمهيد
2-5 النتائج
3-5 التوصيات
المراجع
أولاً:المراجع العربية
ثانياً:المراجع الاجنبية
الملاحق
- أداة الدراسة
-اسماء المحكمين لاداة الدراسة
-شركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي

قائمة الجداول

الرقم	المحتويات
1	صدق المحتوى لمبادئ الحاكمة المؤسسية
2	صدق المحتوى مخاطر التقارير المالية
3	ثبات اداة الدراسة لمجال مبادئ الحاكمة المؤسسية ومخاطر التقارير المالية
4	اختبار التوزيع الطبيعي
5	توزيع افراد العينة تبعا للمتغيرات الشخصية
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المبدأ الأول مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات فقرات المبدأ الثاني مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مبدأ توفير شروط الشفافية والافصاح
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اثر التزام بالقوانين والانظمة والتعليمات
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مخاطر التقارير المالية
11	نتائج اختبار الفرضية الاولى ونتائج تحليل الانحدار
12	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية
13	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق مبدأ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية
14	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق مبدأ توفير شروط متطلبات الافصاح والشفافية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية
15	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمبدأ الالتزام بالقوانين والانظمة على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

قائمة الملاحق

المحتويات	رقم الملحق
أداة الدراسة	(1)
أسماء المحكمين لاداة الدراسة	(2)
الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عينة الدراسة	(3)

قائمة المختصرات

المعنى	الدلالة	الاختصار
مؤسسة التمويل الدولي	International financial corporation	IFC
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for economic co-operation and development	OECD
مجلس المعايير المحاسبية الامريكية	Financial accounting standards board	FASB
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC

الملخص

اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

اعداد الطالب

مصعب عبدالحميد سالم القطاونة

اشراف

الدكتور نوفان العليمات

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية فيالشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية منخلال التعرف على اثر مبادئ الحاكمية المتمثلة بكل من :- مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة ، ومسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية ،وتوفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح ، والالتزام بالانظمة والقوانين والتعليقات على مخاطر التقارير المالية ،ولتحقيق اهداف الدراسة تم تطوير نموذج استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة والمكونة من (189) مستجيبا من مدراء اداريين ،مسؤولي الاقسام المالية ، ومسؤولي التدقيق ، والمحاسبين ،العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (Spss)، وتمكن الباحث من الوصول الى مجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وفي ضوء النتائج خلصت الدراسة الى تقديم توصيات ومناهم هذه التوصيات الاهتمام بصورة أكبر بالسماح للمساهمين الصغار بأن يتم تمثيلهم بمجلس الادارة بمقعد واحد على الاقل .

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحاكمية المؤسسية، مخاطر التقارير المالية، قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة.

Abstract

THE IMPACT OF APPLICATION OF THE PRINCIPLES OF CORPORATE Governance TO THE RISKS OF FINANCAILREPORTING IN THE JORDANIAN PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES

Prepared by

Musab abdalhmed qatawneh

Supervised by

Dr:NOFANOLIMAT

This study has aimed to identify the impact of the application of the principle of corporate governance on the risks of the financial reporting in the jordanian public shareholding companies through the recognition of the impact of the principles of governance represented by both: responsibilities and powers of the council, responsibilities and powers of executive management, providing the conditions and requirements for transparency and disclosure, compliance with laws, regulations and instructions on reporting risks, to achieve the objectives of the study a questionnaire was developed and distributed to the study sample and its component, (189) responded to managers, finance department officials and audit officers and accountants, employees of Jordanian industrial joint stock companies , the data was analyzed using a program (spss),

the researcher was able to reach a set of results, that there is statistically significant effect of corporate governance to the risks of financial reporting in jordaian public shareholding companies .in the result of the results ,the study concluded to make recommendations ,the most important of these recommendations is to give greater attention to allowing small shareholders to be represented in the board of directors with at least one seat.

Key words: - principles of corporate governance, Financial reporting risk , public shareholding companies.

الفصل الاول

مقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

نموذج الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الاول الإطار التمهيدي للدراسة

1-1 المقدمة

تعد الحاكمية المؤسسية بما تقدمه من خلال مبادئها وأجراءاتها أهمية كبيرة في تحسين العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن الحاكمية المؤسسية تقوم على تحسين وتعظيم الإجراءات الرقابية والعمل على منع حدوث تلاعب وتحريف بالقوائم المالية حيث ان الحاكمية المؤسسية تعزز الاستقلالية لمعدي التقارير المالية مما يؤدي الى مساعدة المستثمرين الخارجين باتخاذ القرارات المناسبة، والملفت أيضا أن الحاكمية المؤسسية تعتبر من الموضوعات الحديثة التي لاقت رواجاً واسعاً ويرجع السبب في ذلك بسبب المشكلات المالية التي نعيشها وبخاصة في العقد الاخير الذي نعيشه وبخاصة بعد انهيار كثير من الشركات الرائدة في مجال الاعمال مما ادى الى اعادة النظر والبحث عن الاسباب التي قادت الى هذا الانهيار وبعد التمحص والرجوع الى الاسباب تبين ان من تلك الاسباب قد كان في خلل بعملية التخطيط والرقابة وقد كان للامور المالية النصيب الاكبر من ذلك القصور لذلك جاءت الحاكمية المؤسسية في هذا الوقت لتقوم بتحديد العلاقة بين اطراف المنشأة والتركيز على الشفافية بالامور المالية.

وبما أن قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة له دور كبير في الاقتصاد الاردني تم صياغة قانون حوكمة الشركات الاردنية، حيث انه مهم جدا حيث ان تطبيق مبادئ وقوانين الحاكمية المؤسسية له دور كبير في ارتقاء تلك الشركات والمحافظة على استمراريتها وهذا ما دعا الى اجراء هذه الدراسة لمعرفة مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وأثر ذلك على مخاطر التقارير المالية وأيضاً في التعرف على أهمية الحاكمية المؤسسية حيث أن تطبيقها يعالج كثير من المشاكل ومن أبرزها التلاعب المالي وسوء استخدام مجلس الادارة لصلاحياتها والاطعاء التي ترتكب من قبل الادارة التي قد تؤثر على ثقة بتلك الادارة وكل تلك الامور ينتج عنها مشاكل كبيره على الاقتصاد في المملكة الاردنية الهاشمية بشكل عام.

لذلك لابد لنا هنا ان ننوه بأن الحاكمية المؤسسية تعتبر من الموضوعات الهامة التي يعمل بها في الشركات الصناعية لذلك نحاول من هذه الدراسة التنويه على مبادئ الحاكمية المؤسسية وتأثيرها على القوائم المالية.

مشكلة الدراسة

بعد اتساع حجم منظمات الاعمال وازدياد حدة المنافسة بينها وانخفاض مستوى الافصاح والشفافية ونقص الرقابة على التزام المنظمات بالقوانين والانظمة التي تضمن حقوق جميع الاطراف الداخلية والخارجية ادى ذلك خارجيا الى قلة الثقة بين منظمات الاعمال والمستثمرين . اما داخليا فقد ادى الى حدوث خلل عند اعداد القوائم المالية تمثل في عدم مصداقيتها ولا تمثل الارقام الموجودة فيها واقع الشركة الحالي وبالتالي فقد اضررت بمصالح الاطراف جميعها وخاصة الغائبة منها لذلك كان لابد أن تلتزم الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بتطبيق المبادئ والانظمة التي تضمن الثقة بين المنظمات ومصادقية القوائم المالية ومنها مبادئ الحاكمية المؤسسية التي تضمن تحقيق حماية من مخاطر التلاعب والتحرير والاطع في التقارير المالية، وبناء عما سبق جاء الغرض من هذه الدراسة في بيان أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

حيث تنحصر مشكلة الدراسة بالاجابة عن الاسئلة التالية:

-هل هناك أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟ ويتفرع عنها التساؤلات الفرعية الآتية:

-هل هناك أثر لتطبيق مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟

-هل هناك أثر لتطبيق مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟

-هل هناك أثر لتوفير شروط ومتطلبات الافصاح والشفافية على مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟

-هل هناك أثر لتطبيق للالتزام بالقوانين والانظمة التي توفرها الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟

3-1 أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي بيان أثر تطبيق الحاكمة المؤسسية على مخاطر التقارير المالية وذلك لما يوفره من إجراءات تساهم في ضبط ورفع مستوى اعداد التقارير المالية ويتفرع منه الاهداف التالية:

3

التعرف على اثر تطبيق مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية .

التعرف على أثر تطبيق مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية .

التعرف على أثر توفير شروط ومتطلبات الافصاح والشفافية التي توفرها الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

التعرف على اثر تطبيق الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات التي توفرها الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

4-1 اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة وذلك لما لها من تأثير على ضبط التقارير المالية من حيث التلاعب والتحريفات والاطاء ورفع ثقة المستثمرين فيها. وترجع أهمية الدراسة الى ما يلي

1-بيان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة على مخاطر التقارير المالية

2-زيادة الافصاح والشفافية عن المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة

3-الامتثال للقوانين والانظمة المتبعة في الشركة

4-توفير المعلومات لجميع المساهمين واصحاب المصالح في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

5-1 فرضيات الدراسة

4

الفرضية الرئيسية:لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية فيالشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الاتية:

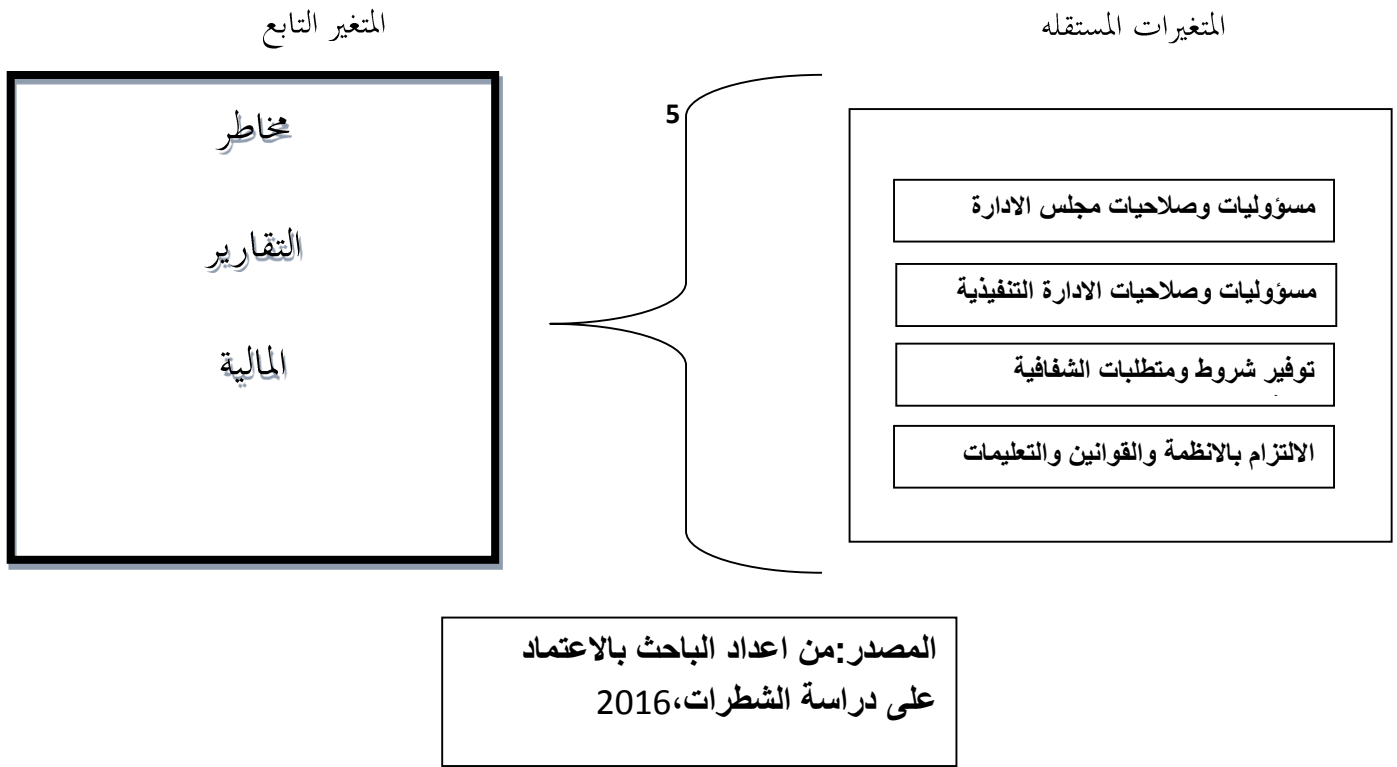
الفرضية الفرعية الاولى:لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لمسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لمسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتوفير شروط متطلبات الافصاح والشفافية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لايوجد اثر ذو دلالة احصائية للالتزام بالقوانين والانظمة التي توفرها الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

6-1 مخطط الدراسة



7-1 مصطلحات الدراسة

مخاطر التقارير المالية: هو ما يحدث بالتقارير المالية من التلاعب والتحريفات والاطفاء والغش الذي من الممكن أن يحدث مما يزيد من انخفاض كفاءة وجودة التقارير المالية، وزيادة انعدام ثقة المساهمين بها.

الشركات المساهمة العامة:- وهي شركات تتألف من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين يكتتبون فيها بأسهم قابلة للدراج في اسواق للاوراق المالية وللتداول والتحويل وتعتبر الذمة المالية لشركة المساهمة العامة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها.(مركز ايداع الاوراق المالية)

الحاكمية المؤسسية:- مجموعة من العلاقات بين كل من ادارة الشركة، ومجلس ادارتها والمساهمين بالاضافة الى الجهات الاخرى ذات الاهتمام والعلاقة بالشركة.(محمود،2015)

الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة والدرسات السابقة:

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

1-1-2 نشأة الحاكمية المؤسسية

2-1-2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

3-1-2 أهداف الحاكمية المؤسسية

4-1-2 مقومات الحاكمية المؤسسية

5-1-2 محددات الحاكمية المؤسسية

6-1-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية

7-1-2 الحاكمية المؤسسية في الأردن

المبحث الثاني:التقارير المالية

1-2-2 تمهيد

2-2-2 هدف إعداد التقارير المالية

3-2-2 نشأة التقارير المالية

4-2-2 تعريف التقارير المالية

المبحث الثالث:الدراسات السابقة:

1-3-2 الدراسات باللغة العربية

2-3-2الدراسات باللغة الانجليزية

3-3-2 ما يميز هذه الدراسة

المبحث الاول:الحاكمة المؤسسية

1-1-2 نشأة الحاكمة المؤسسية

من خلال العقود المنصرمة ظهرت الحاجة الى الحاكمة المؤسسية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات وكذلك شهد الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال العام 2001 مما أدى الحكومة الأمريكية في نفس العام لإصدار تشريعات أسمته Sarbanes-oxley حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده، (اسماعيل، 2010، ص15). لذلك اصبح هذا المفهوم محل اهتمام الجميع من مجلس ادارة وموظفين وادارة ولا ننسى اهميته الفعلية للمستثمرين.

وفي عام 1997 ومع انفجار الازمة المالية الاسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة الى حوكمة الشركات. والازمة المالية المشار اليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الاعمال والعلاقات فيما بين منشآت الاعمال والحكومة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت الى المقدمة في أثناء الازمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والاقارب والاصدقاء بين منشآت الاعمال وبين الحكومة، ووصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الاجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الامور واخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة وما الى ذلك. (الخنق، 2009، ص4)

بدأت حوكمة الشركات الحديثة مع تقرير كادبوري وكان نتيجة العديد من الانهيارات وخاصة بشركات رفيعة المستوى (خطار 2014، ص55)

"وبالاصل تعود جذور حوكمة الشركات الى Berle&means الذين يعدان اول من تداول موضوع فصل الملكية عن الادارة في عام 1932. وتاتي اليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن ان تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن ان تضر بالشركة. اما عربيا فتعد جمهورية مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وتشير الدراسات الى انه في عام 2001 تم الانتهاء من اول تقرير لتقويم حوكمة الشركات في مصر". (سلمان 2014 ص 11)

2-1-2 مفهوم الحاكمة المؤسسية:

الحوكمة كفكرة ومعنى هي عبارة عن مصطلح تم البدء باستخدامه في بداية التسعينات حيث زاد تداوله بشكل كبير في اواخر السنوات وفي علوم الاقتصادية اصبح شائع الاستخدام وخاصة بين العاملين بنشاط الاعمال (طلب، 2015، ص9)

وبذلك يمكننا القول بأن الحوكمة قد نجحت بالوصول الى الرأي العام وذلك لضرورتها المهمة في الاقتصاد ولذكر مفهوم محدد للحاكمة المؤسسية. فلا بد لنا من ذكر مفهوم الحاكمة حسب وجهات النظر الاقتصادية والمحاسبية.

حيث يعرفها الاقتصاديون الى انها الهيكل والعمليات اللازمة لتوجيه الشركات ومراقبتها وتهتم الحوكمة المؤسسية بالعلاقة بين الادارة ومجلس الادارة وكبار حملة الاسهم وصغار حملة الاسهم وتساهم الحوكمة المؤسسية السلمية في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق تعزيز اداء الشركات وزيادة وصول الشركات الى رأس المال الخارجي (IFC). حيث من خلال هذا التعريف نجد ان الاقتصاديون يهتمون بالدرجة الاولى بالمستثمرين من حملة الاسهم وتنظيم العمل مع الادارة.

لكن من جهة نظر محاسبية" هي عبارة عن مجموعة المعايير والقواعد التي تنظم العلاقة بين الاطراف المعنيين بادارة الشركة والمساهمين والاطراف الاخرى بشفافية والحفاظ على حقوقهم ، وتسعى من خلالها الى كسب ثقة المستثمرين والعملاء وزيادة فاعلية أداء الشركة واستمراريتها في تحقيق الارباح واطهار مركزها المالي على حقيقة دون تلاعب".(الطрман 2009،ص24).

ان أول تعريف صريح للحوكمة المؤسسية ضمن تقريرالمظاهر المالية للحوكمة المؤسسية عام ١٩٩٢ "وهو ما يعرف بتقرير كادبوري حيث عرف الحوكمة المؤسسية على أنها" هو النظام الذي يتم من خلاله توجيه والسيطرة على الشركات والرقابة عليها".(كادبوري،1992ص 14)

وقد عرفها Williamson،1999 بأنها استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية ضمن منظور اخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة قائمة بذاتها ولها من الهيكل الاداري والانظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الاهداف بقدرتها الذاتية بعيدا عن تسلط اي فرد فيها وكذلك بالقدر الذي لا يضر بمصالح الفئات الاخرى ذات العلاقة."(المعموري،2012،ص91)

وفي عام 1999" عرفها financial times ان الحاكمية المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين ،أو بشكل أوسع ،علاقة الشركة بالجميع" (القشي 2005 ص 133)

"وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في 2004 الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين كل من ادارة الشركة،ومجلس ادارتها والمساهمين بالاضافة الى الجهات الاخرى ذات الاهتمام والعلاقة بالشركة ،كما انها تبين الاليات التي توضح أهداف والوسائل لتحقيق تلك الاهداف ومراقبة تحقيقها،وبتالي فان حوكمة الشركات الجيدة هي التي تقوم بتوفير الحوافز لكل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية للوصول الى الاهداف المرجوة والتي تسعى الشركة اليها ،وتسهل عملية الرقابة الفاعلة والتي تساعد الشركة على استغلال الموارد بكفاءة".(محمود،2015،ص12).

وعرفهاالدوغجي(2008، ص130) "بأنها عملية ادارة ورقابة أو سلطة رقابية على تصرفات الادارة لضبط السلوك الاخلاقي من اجل حماية المستثمر وتحقيق التوازن بين مصالح جميع الاطراف ذات العلاقة".

عرفها عبدالنور (2015، ص24) بقواعد واجراءات تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة واداراتها واصحاب المصالح فيها من اجل تحقيق كفاءة الاداء والفاعلية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الاداء يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي "اسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة

3-1-2 اهداف الحاكمة المؤسسية:

ان الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها الحاكمة المؤسسية كما هي: (قواعد الحوكمة في قانون الشركات الاردني)

"حماية حقوق المساهمين

حماية اصحاب المصالح والغير

المحافظة على نجاح واستمرارية الشركة

المحافظة على السعة الاقتصادية وخاصة المدرجة في البورصة

وجود هيكل تنظيمي مميز للشركة"

واضاف سلام(2015، ص74):

تحفيز الاداء ،حيث أنها تعمل على تحقيق تكافؤ الفرص وكسب ثقة المراجعين والمتعاملين مع الاجهزة الحكومية بالحصول عل خدمة متميزة.

تحسين القيادة ،حيث انها تساعد الادارة في تحقيق الاهداف واتخاذ القرارات بأفضل الطرق.

اظهار الشفافية والقابلية للمسئولية الاجتماعية.وضمان الالتزام بالقوانين والانظمة.

جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي والتقليل من هروب راس المال.

ثبات ومصداقية القطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

تحسين الدخول في الاسواق المالية ،حيث انها تعمل على ترسيخ المعايير والاسس الاقتصادية التي ترمي الى

الحد من التلاعب والفساد وسوء الادارة.

10

تخفيض المخاطر،حيث انها تعمل على انشاء أنظمة فعالة لادارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف اثار المخاطر

والازمات المالية .

2-1-4 مقومات الحاكمة المؤسسية:

لإنشاء شركة محوكة يجب ان تبدأ الشركة بإعادة التفكير في دور المديرين ويجل ان يكون المجلس استباقياً

وفعالاً في عملية صنع السياسات، ويتطلب هذا الهدف مجموعه مختلفه من التغيرات في مجلس الادارة من

الاصلاحات المعتادة لحوكة الشركات وهناك حاجة الى مجالات واسعة للتغير.

من المقومات التي يمكن للشركات تحقيق اهدافها منها (بواعنة، 2016 ص102)"

1-تعدد الجهات الرقابية على اداء الوحدة الاقتصادية .

2-فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات .

3- وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي في الشركة

4- وجود لجان اساسية منها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة

5- توفر القوانين والتشريعات الخاصة بضبط الاداء الاداري في الوحدات الاقتصادية والتي تعني بتنظيم مجلس

الادارة وبيان مسؤوليات الادارة التنفيذية وحقوق وواجبات اصحاب المصالح ."

وايضا لابد من وجود هذه الخصائص لوجود نظام حاكمية مؤسسية فعال وهي(السنوي2015،ص415):"

1-الا يتجاوز اعضاء مجلس الادارة ما نص عليه القانون أو التشريع الملزم للشركة.

2-أن يتوفر عدد ممثل من أعضاء مجلس الادارة المستقلين ذوي الخبرات في المال والاعمال.

3-ضرورة فصل الادارة التنفيذية عن مهمة رئيس مجلس الادارة.

4-وجود اسس تضمن استقلالية رئيس مجلس الادارة .

5-وجود لجنة تدقيق مستقلة.

6-وجود نظام حوافز ومكافآت في الشركة ووجود لجنة لذلك.

7-وجود لجنة حاكمية مؤسسية تتضمن اعضاء من مجلس الادارة .

8-أن يعقد مجلس الادارة اجتماعات دورية بشكل شهري.

9-أن يشكل لجنة تعيين وترقية في الشركة."

5-1-2 محددات الحاكمية المؤسسية :

هناك نوعان من المحددات الحاكمية المؤسسية هما: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وهذه المحددات تبين مدى تطبيق الجيد لمستوى الحاكمية وجودتها وهي كما يلي (غادر، 2012 16ص):

1-محددات خارجية:

ويشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة ،والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والافلاس ومكافحة الفساد)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ، ودرجة تنافسية اسواق السلع وعناصر الانتاج وكفاءة الاجهزة والهيئات الرقابية على جميع منظمات المجتمع . وترجع اهمية المحددات الخارجية الى ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن ادارة المنظمات .

2- المحددات الداخلية:

تشير الى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة والادارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توفرها من ناحية تطبيقها من ناحية اخرى الى تقليل التعارض بين مصالح هذه الاطراف الثلاثة

6-1-2 مبادئ الحاكمية المؤسسية

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوضيح مبادئ الحاكمية :

قبل البدء بسرد مبادئ الحاكمية المؤسسية يجب ان ننبه ان احد العناصر الاساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية هو اسلوب الحوكمة للشركات والذي يتضمن مجموعة من العلاقات بين الادارة التنفيذية للشركة ومجلس ادارتها والمساهمين فيها وغيرهم من الاطراف المعنية .

المبدأ الأول: ضمن وجود اطار فعال للحاكمة المؤسسية:

حيث ان اطار الحاكمة يجب ان يحرص على الشفافية وكفاءة السوق وان يكون متناسقا مع القانون وان يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الجهات التنفيذية والاشرافية والتنظيمية والمبادئ الفرعية لهذا المبدئ كما يلي:

1- ان يتم وضع اطار الحاكمة المؤسسية بهدف ان يؤثر على الاداء الاقتصادي ونزاهة السوق والحوافز التي يخلقها للمشاركين وتشجيع الشفافية والفاعلية بالاسواق.

2- ان تكون المتطلبات التنظيمية والقانونية التي لها الاثر على الحاكمة في نطاق اختصاص تشريعي تتوافق مع القانون وشفافية وقابلة للتنفيذ.

3- ان يكون هناك توزيع للمسؤوليات في نطاق اختصاص تشريعي ما .

4- ان تكون الجهات التنظيمية والتنفيذية والاشرافية والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وان تكون احكامها وقراراتها شفافة وفي الوقت المناسب ومع توفير الشرح التام.(العازمي،2014،ص 34)

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين(www.aced.org,2004)

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين

أ. تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

(1) تأمين أساليب تسجيل الملكية

(2) نقل أو تحويل ملكية الأسهم

(3) الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة فالوقت المناسب وبصفة منتظمة

4) المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين

5) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

6) الحصول على حصص من أرباح الشركة.

ب. للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها:

1) التعديلات في النظام الأساسي أوفي مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة

2) طرح أسهم إضافية

3) أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

ت. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي احاطتهم علمًا بالقواعد، التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

فيتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالانابة كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضوراً أو بالانابة.

ث. يتعين الافصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

ج. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.

يجب ضمان الصياغة الواضحة والافصاح عن القواعد والاجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في سواق رأس المال، ويصدق ذلكأيضاً على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم. كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقاً لفئاتهم المختلفة.

يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتحسين الادارة التنفيذية ضد المساءلة.

ح. ينبغي أن يأخذ المساهمون-ومن بينهم المستثمرون المؤسسيون - في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

أ. يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت. فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تكون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت موصفاً لعملية تصويت من جانب المساهمين. يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفعلها مع أصحاب الأسهم.

ينبغي أن تكفل العمليات والاجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين - كما يجب ألا تسفر اجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

ب. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالافصاح أو الشفافية.

ت. ينبغي أن يطلب من اعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين الافصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يريها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

أ. ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

ب. حينما يحمى القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

ت. يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

ث. حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق - وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

أ. يجب أن يشتمل الإفصاح - ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

1- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

2- أهداف الشركة.

3- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويب.

4- أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.

5- عوامل المخاطرة المنظورة.

6- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.

7- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ب. ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير

الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضًا بمتطلبات عمليات المراجعة.

ت. يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجى والموضوعى للأسلوب المستخدم فى إعداد تقديم القوائم المالية.

ث. ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمى المعلومات عليها فى الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة¹⁵ وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

أ. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على اساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على اساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

ب. حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

ت. يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ فى الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.

ث. يتعين أن يطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها:

- 1-مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعمليات الاستحواذ وبيع الأصول.
 - 2-اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وأيضاً - حينما يقتضى الأمر ذلك، إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.
 - 3-مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمى والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
 - 4-متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوى صلة.
 - 5-ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بإحكام القوانين.
 - 6-متابعة فعالية حوكمة الشركات التى يعمل المجالس فى ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.
 - 7-الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.
- ج. يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعى لشئون الشركة، وأن يجرى ذلك - بصفة خاصة - على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

1- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح. ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية: التقارير المالية، وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

2- يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافى لمباشرة مسؤولياتهم.

ح. كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

الحاكمية المؤسسية في الاردن:

تعد الاردن من بداية عام 2005 قد برزت في تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة العامة وخاصة بعد ان قامت هيئة الاوراق المالية بعمل اطار لمفهوم حوكمة الشركات وذلك عن طريق اصدار دليل قواعد حوكمة الشركات وعلى الشركات الالتزام بذلك ويعتمد هذا الدليل على قانون الاوراق المالية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (محمود، 2015، ص15).

ويستند دليل حوكمة الشركات كما جاء في دليل قواعد حوكمة الشركات في الاردن الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED ويتضمن: (دليل حوكمة الشركات في الأردن).

مجلس الادارة وهيئة المديرين:

هيئة المديرين حيث عليه ان يكون قادرا على اتخاذ القرار باستقلالية وعلى مجلس الادارة تهيئة الاستمرارية للشركة، اقرار القوائم المالية، اختيار وتعيين ودعم وتقييم مجلس الادارة اتخاذ القرارات والموافقة على الاستراتيجية والهيكل.

الرئيس التنفيذي حيث على ان يتولى أعماله اليومية يرسى الضبط والرقابة الداخلية يكون مسؤولاً عن اعداد الاستراتيجيات وتقارير المالية الدقيقة يقدم الى مجلس الادارة تقييم عن الشركة ،ان يكون مسؤولاً عن هذه المسؤوليات امام مجلس الادارة وان يتسم عمله بالزاهة والتزام، يجب على المدير أخطار مجلس الادارة بوجود أو نشوء اي تعارض في مصالح الاطراف المعنية.

اللجان (التدقيق، والترشيح، والمكافآت)، ووضيقتهم التحقق من بعض الامور المتخصصة ورفع توصيات للمجلس.

تقييم مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنها . على مجلس الادارة مراجعة تشكيلة وادائة بشكل دوري.

2-البيئة الرقابية:

وتنقسم الى داخلية وخارجية:

1-الرقابة الداخلية:

تمثل ضوابط الرقابة الداخلية اساس التطبيق والدمج الفعال لحوكمة الشركات في الشركة على مجلس الادارة التأكد من فعالية هذا النظام الذي يوفر ضمانات معقولة .

وعلى الشركة تعيين مدقق خارجي وذلك بناء على توصية من مجلس الادارة.

3-الافصاح والشفافية:حيث يجب ان تفصح الشركة بوضوح وطواعية عن تقييم متوازن لوضعها وتطلعاتها.

4-حقوق المساهمين:وتنقسم الى مساهمين، واصحاب مصالح.

المساهمين :حيث يعد المساهمين اصحاب الشركة وبالتالي يتمتعون بحقوق معينة لذلك فإنه من الواجب

الاعتراف بحقوق المساهمين وعلى الشركة التأكد من سير اجتماعات الهيئة العامة .

وتتضمن ايضا المعاملة المتساوية للمساهمين،التواصل مع المساهمين ،المشاركة الفعالة حيث على الشركة توفير

انظمة ملائمة تتيح التواصل المتزايد من قبل المساهمين .

وتعين اعضاء مجلس ادارة حيث يجب ان يزود المساهمين بالمعلومات الكاملة عن هؤلاء الاعضاء قبل الموافقة

على تعيينهم.

اصحاب المصالح: وهم جميع الاشخاص والشركات الذين قد يتأثرون بقرارات واعمال الشركة

المبحث الثاني

التقارير المالية

1-2-2 تمهيد

تعتبر التقارير المالية بما تقدمه من معلومات بمثابة حلقة وصل بين المنشأة والاخرين ويقصد بالاخرين من مستخدمي هذه المعلومات سواء داخليين كممثل الموظفين والادارين والخارجين كممثل المستثمرين والمساهمين حيث بإمكان هؤلاء معرفة وضع المالي للشركة من خلال هذه التقارير فقائمة المركز المالي تعكس الوضع المالي للشركة وقائمة الدخل تعطي نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة مما يساهم في اتخاذ قرار مناسب سواء من مدراء تنفيذيين أو مستثمرين.

2-2-2 هدف اعداد التقارير المالية

وقد اشار لها يوحنا (2000،ص427)

من اهم معالم الادارة العلمية الحديثة هو التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات على اساس سليمة تضمن رفع كفاءة الاداء الى اعلى حد ممكن في جميع المجالات الادارية المختلفة . ولما كان ذلك يتطلب وبالضرورة أن تتوفر البيانات الكافية والمؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل اصبح هناك اهتمام بالغ بتحليل الاداء وتقوية وتشخيص نواحي القوة والضعف فيه18ومن هنا كانت اهمية النشاط المحاسبي في المنشآت بأدواته المختلفة التي تتناول جميع اوجه النشاط في الوحدة الاقتصادية بالدراسة والتحليل والتقويم . حيث لم تعد التقارير مجرد بيانات تاريخية توضح نتائج اعمال الفترة السابقة انتهت بكل ما تحتوية من نجاح او فشل ، بل ينظر لتلك التقارير على اساس مصدر للبيانات التي يمكن استخدامها لتحليل اسباب النجاح وتكوين مؤشرات لاجل التنبؤ بالمستقبل وتقويم الاداء .لذا وصف التقارير المالية بأنها نتائج الاحداث الاقتصادية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة لعرضها على اطراف داخل المنشأة وخارجها.

3-2-2 نشأة التقارير المالية

صدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رقم (33) في سبتمبر 1979 وقد تطلب هذا التقرير من الشركات المساهمة الكبيرة الحجم، التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ، أن تفسح للمساهمين عن التغيرات واثرها في الاسعار في قوائم أو جداول اضافية تلحق بالتقارير المالية او (الاساسية) . (وصفي 2004)

"لقد تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة اداة تسجيل وتبويب وتخليص عمليات المنشأة الى اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل أو وسيلة قياس وايصال المعلومات متعددة عن نشاطات المنشأة بحيث تفي الى اكبر حد ممكن باحتياجات قطاعات عديدة من المستخدمين لمعلومات متنوعة يحتاجونها لاجراض الاستثمار والتمويل والتقسيم.

ولقد تحول الاهتمام من تصوير الحسابات الختامية التقليدية الى اعداد التقارير المالية وتقارير مالية متعددة تعكس مكونات وتفاصيل نتائج النشاط طبقا لنماذج متعددة من قائمة الدخل والدخل الشامل والمركز المالي والتدفقات النقدية وغيرها .

كما ترتب ايضا توجية اهتمام متزايد نحو مهام اعداد واستخدام التقارير المالية خصوصا الشركات المساهمة ، وتطوير سبل الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في تلك التقارير من خلال تطبيق العديد من معايير تنظيم المزاوالات". (شريف، 2003-2004 ص4)

"وتشكل التقارير المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين:الاول:قوائم مالية اساسية . والثاني:قوائم مكملة للقوائم الاساسية .اما الاساسية فهي التقارير التي يتعين على الوحدات ان تقوم باعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم اصحاب الصلة والمستخدمين وهي قوائم الدخل ، الوضع المالي ،التدفق النقدي ،التغير في حقوق الملكية . اما التقارير المكملة فهي تقارير تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة ،وهي مثل قوائم القيمة المضافة ،والتقارير التفصيلية لبنود اجمالية وردت في القوائم الاساسية "(،خنفر. 2006)

4-2-2 تعريف التقارير المالية

تعد التقارير المالية مصدرا اساسيا للمعلومات يستفيد منها فئات عديدة من داخل المنشأة وخارجها ، اذ ان اتخاذ اي قرار رشيد يعتمد على توافر البيانات والمعلومات .وتعد ايضا التقارير المالية لغرض بيان المعلومات المالية لمستخدمي هذه التقارير ومن بينهم الشركة من ادارة ومساهمين وحملة السندات والمدققين الماليين والمؤسسات المصرفية وايضا لا تغفل الجهات الحكومية والمستثمرين المحتملين.وتعرف بتقديم معلومات عن المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة التي تفيد طائفة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية معيار المحاسبة الدولي رقم 1.9 (IAS).1.

تبين التقارير المالية المنشورة مجموعة من البيانات المالية والتي تصدرها الشركات المساهمة وذلك حسب ترتيب معين وفي جداول منظمة وتعتبر هذه التقارير بيان للمركز المالي للشركة .(القرالة،2011،ص41)

لابد لنا هنا ان نذكر التقارير المالية الاساسية

1- قائمة المركز المالي (الميزانية)

20

2- قائمة الدخل

3- التفقات النقدية

4- قائمة حقوق الملكية

لابد لنا هنا من ذكر مفاهيم هذه التقارير:

قائمة المركز المالي: "تظهر الميزانية العمومية والتي يشار إليها أحيانا بقائمة المركز المالي عناصر الاصول والالتزامات، وحقوق الملكية للمشروع في تاريخ معين. وهذه القائمة تحقق احد أهداف القوائم المالية اوخاصة بتقديم معلومات عن موارد المشروع والالتزامات قبل هذه الموارد سواء للدائنين او للملاك. وهناك علاقة مباشرة بين قائمة الربح وبين قائمة المركز المالي. فقائمة المركز المالي تظهر اثر نتيجة العمليات من ربح أوخسارة خلال فترة المحاسبية على عناصر الاصول والالتزامات وحقوق الملكية. ويقوم المستخدمون للتقارير المالية وخاصة محلي التقارير المالية بأستخدام البيانات الموجودة بقائمة الربح وقائمة المركز المالي لاستخراج النسب المالية التي تعكس كفاءة الموارد المتاحة للمشروع ومركز السيولة واليسر المالي". (الدهراوي.2006ص155)

قائمة الدخل:"تهدف قائمة الدخل الى مقابلة ايرادات المنشأة بالمصروفات والاعباء التي تساهم في تحقيق تلك الايرادات وذلك عن فترة زمنية معينة،ومحصلة هذه المقابلة هو مقدار ما تحققة المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى فان قائمة الدخل بما تظهره من قدرة المؤسسة الكسبية خلال فترة زمنية معينة هي بمثابة قياس وتقويم للاداء الاقتصادي للمنشأة عن تلك الفترة"،(راضي 2004 ص117). وتم تعديل اسم القائمة وبعض محتوياتها لتصبح بقائمة الدخل الشامل فهو يتضمن جميع العمليات والاحداث التي تمت خلال الفترة وذلك باستثناء اثر العمليات الراسمالية مع اصحاب راس المال بوصفهم اصحاب للشركة. وحسب نظام FASB رقم 130 يتم بموجب الدخل الشامل الاعتراف بجميع الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر خلال الفترة. (FASB,1997)

وبناء على "يتضمن الدخل الشامل كافة العمليات والاحداث والظروف التي ادت الى تغير صافي الاصول (او مقابلة تغيير حقوق الملكية) خلال الدورة المحاسبية، وذلك بعد استبعاد تغييرات حقوق الملكية الناجمة عن العمليات الرأسمالية مثل زيادة أو تخفيض راس المال وتوزيع الارباح أي استبعاد العمليات التي تتم مع الملاك بصفتهم اصحاب حقوق في المنشأة. وهكذا فان الدخل الشامل يتضمن الى جانب العمليات الجارية السابقة - ايضا البنود غير المعتادة وغير المتكررة وغير العادية ونتيجة التحول من مبدأ محاسبي الى مبدأ اخر وكذلك نتائج العمليات غير المستمرة". (حنا، 2005، ص101)

التدفقات النقدية : تعتبر قائمة التدفقات النقدية من التقارير المالية المهمة والضرورية حيث تنص المعايير المحاسبية على ضرورة اعدادها وذلك لاهميتها في عملية اتخاذ القرار .

وتعرف قائمة التدفقات النقدية "بأنه البيان الذي يبين حجم التدفقات والتي تحتوي على كل من النقدية الداخلة أو النقدية الخارجة لفترة زمنية معينة والناجمة عن الانشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية (IFRS no,7)"

وعرفها(الثلثوني،2005ص36) انه بسبب القصور الناتج عن القوائم المالية سابقة الذكر في عرض الملخص المفصل لكل من التدفقات الداخلة والخارجة والغرض الرئيسي لهذه القائمة هو بتوفير المعلومات المناسبة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة.

قائمة حقوق الملكية:"وهي القائمة التي تبين التغير الذي حصل لرأس المال خلال الفترة حيث يتم البدء باعدادها من رصيد حساب رأس المال بداية الفترة ومن ثم يتم اضافة جميع الاضافات على راس المال سواء كانت في صورة ارباح او اضافة لرأس المال وكذلك يتم تخفيض راس المال بالتخفيضات والخسائر والمحسوبات." (الرمحي،2010،ص119).

تتعرض القوائم المالية لكثير من عمليات التحريف والتلاعب ويشير مصطلح التحريف والتلاعب "فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى. وهذا الفعل يتضمن الخداع للحصول على ميزة غير عادلة . وهناك ثلاثة ظروف قد تشير إلى وجود تحريف وتلاعب كما حددها المعيار ويطلق على هذه الظروف مثلث التحريف وهي:

وجود ضغوطات أو حوافز لارتكاب التحريف والتلاعب سواء من قبل الإدارة أو الموظفين

وجود ظروف مناسبة لارتكاب التحريف والتلاعب

وجود تصرفات أو مبررات لارتكاب التحريف والتلاعب" . (النزلي، 2009، ص 28)

حيث نلاحظ مما سبق بأن القوائم المالية هي عرضة لكثير من التلاعب ومن هنا يقع على عاتق الإدارة الحد من هذه الانحرافات ويأتي ذلك بتبني والتزام الإدارة بمبادئ الحاكمية المؤسسية لما تقدمت من مبادئ تحد من هذه التحريفات والتلاعبات التي هي عرضة لها بأي وقت

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية ومن هذه

3-2 الدراسات السابقة

1-3-2 الدراسات العربية

1-دراسة(خلف،2016)بعنوان:"اثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"

هدفت الدراسة الى تحليل الارتفاع الحاصل في مؤشر الاسعار،واظهار اعداد الشركات الناجحة والفاشلة في سوق العراق للاوراق المالية وتحليل دور مبادئ حوكمة الشركات المدرجة في تحسين مؤشر الاسعار وتخفيض مخاطر فشل الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وعددها 77شركة.حيث اختبر الشركات عن طريق خمس نسب مالية باستخدام نموذج التمان.

واظهرت نتيجة الدراسة ان تطبيق نظام الحوكمة في اطارها القانوني والرقابي للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وتطابق بعض فقراتها بالمبادئ الدولية شرعت لتعكس اثرها على الجانب الاقتصادي المتمثل في تطور مؤشر سوق العراق. واوصى بضرورة تبني نماذج الفشل المالي والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية بتفاعل من اجل تطوير سوق مالي حديث وعقد دورات تدريبية مكثفة تتخصص في مجال الحوكمة.

2-دراسة(الشطرات،2016)بعنوان:"أثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على ترشيد تكاليف الجودة دراسة مسحية :لقطاع شركات صناعة الادوية في الاردن"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق الحاكمة المؤسسية على ترشيد تكاليف الجودة في شركات الادوية الاردنية،وبيان مستوى تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية،وترشيد تكاليف الجودة في تلك الشركات.ولتحقيق هذه الاهداف تم تطوير استبانة لقياس أبعاد كل من متغيري الدراسة ،

وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات الادوية الاردنية .اما عينة الدراسة تكونت من جميع الافراد في الوظائف الاشرافية والرقابية والبالغ عددهم (420) فردا ،وقد وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (217) فردا، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها وجود أثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على ترشيد تكاليف الجودة وقد كان أكثر المبادئ الحاكمية المؤسسية تأثيرا في ترشيد تكاليف الجودة كان مبدأ (الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات).وقد أوصى الباحث بضرورة الاستمرار في تبني شركات الادوية الاردنية تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في جميع المستويات ومن قبل جميع الافراد.

3-دراسة(اسامة،2015) بعنوان : "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والافصاح المحاسبي"

هدفت هذه الدراسة في الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتعرف على الابعاد التنظيمية لحوكمة الشركات ومعرفة الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات والوقوف على دور الافصاح والشفافية وتأثرة بقواعد الحوكمة والتعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية . وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي ،وهذا بما يخص الفصل الاول الذي تناول الجانب النظري للدراسة ،اما على مستوى الفصل الثاني والذي تناول الجانب التطبيقي استخدم المنهج التحليلي . يضم مجتمع الدراسة الميدانية مجموعة من العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمختلف فئاتهم الوظيفية ، وخاصة موضفي المالية والمحاسبة وتتشكل عينة الدراسة اساسا من محافظي الحسابات والمحاسبين في المؤسسات والمحللين الماليين ،بحيث غطت العينة كل من مدينة ورقلة وحاسي مسعود وتقرت وولاية غرادية.

وقد برزت اهم نتائج هذه الدراسة على ان هناك علاقة طردية قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية بحيث تعمل مؤسسات عينة الدراسة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمستوى محدد وذلك من خلال عدم توفر هيكل تنظيمي فعال بضبط مختلف جوانب الحوكمة وايضا هناك علاقة طردية قوية كذلك بين حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي ويكون ذلك بشفافية والحياد الكامل عند وضع المعلومة المالية في القوائم بما يخدم جميع المستخدمين. وقد أوصى في الاجتهاد للتطبيق الحقيقي لاسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة، والعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية والعمل على تحديث الاطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين والعمل على منح صلاحيات ودور اوسع لاصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي والعمل على زيادة مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية. والعمل على زيادة فاعلية مجلس الادارة في اختيار مدراء تنفيذيين ضرورة المحافظة على استقلالية المؤسسات .

4-دراسة (العازمي،2014) بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الرقابة الداخلية في شركات التأمين الكويتية"

هدفت الدراسة الى التعرف على قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال في دولة الكويت والتعرف على مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة الشركات في شركات التأمين الكويتية والتعرف على اثر تطبيق قواعد الحوكمة الشركات في تحسين الرقابة الداخلية في شركات التأمين المدرجة في سوق المال الكويتي. كما قاما الباحث بتوزيع استبانة على مدقق²⁴الداخلي والمدير المالي ونائب المدير المالي رئيس قسم حسابات والمحاسب وقد تكونت عينة الدراسة من (54) فردا من الذين يعملون في شركات التأمين الكويتية .

وقد اظهرت نتائج الدراسة بالتزام شركات التأمين الكويتية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ويعد تطبي قاعدة الافصاح والشفافية من اكثر القواعد تطبيقا والتزاما وجود تأثير اجابي لقاعدة تطبيق كل من قاعدة ضمان وجود اساس اطار فعال للحاكمية المؤسسية وقاعدة دور اصحاب المصالح وقاعدة مهام ومسؤوليات مجلس الادارة وقاعدة حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لاصحاب حقوق الملكية وقاعدة استقلالية مجلس الادارة وقاعدة الافصاح والشفافية وقاعدة متطلبات التعيين ومتابعة الدقق الخارجي في تحسين مستوى الرقابة الداخلية. وقد اوصى الباحث بالاهتمام بتطبيق جميع قواعد حوكمة الشركات بنفس مستوى الاهمية وخاصة قاعدة وجود اساس اطار فعال للحاكمية المؤسسية وقاعدة الوظائف الرئيسية لاصحاب حقوق الملكية وقاعدة دور اصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية .

والاهتمام بتحسين مستويات الرقابة الداخلة من خلال توعية الشركات .

5-دراسة (شهبان 2013) بعنوان: " اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" :

هدفت الدراسة الى بيان أثر الحاكمية المؤسسية ومبادئها في إضفاء الشفافية والوضوح على القوائم المالية واطهارها بعدالة ووضوح ومعرفة مدى تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة وتحليل اثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الاداء المالي للشركات المساهمة العامة وقياس الفروق بين استجابات افراد عينة الدراسة عن درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية تبعا للعوامل الشخصية والوظيفية، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في السوق الاول وعددها 55 شركة للعام 2012-2013 وقد وزعت الاستبانة على المديرين، والمديرين الماليين والمدققين . وقد اوصى في استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الاول في بورصة عمان بتطبيق الحاكمية المؤسسية بمبادئها المختلفة،

والعمل على تطوير اساليب تطبيقها والتزام الشركات المساهمة العامة بمبادئ الافصاح والشفافية لما لذلك من أثر كبير في ربحية الشركة والعائد على الاصول ومن اهم النتائج انه يوجد ارتفاع في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية حيث كان مستوى تقييم المديرين الماليين والمدققين ايجابيا يوجد هناك اثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الاداء المالي للشركات المساهمة وان مبدأ (الافصاح والشفافية) هو الاكثر تأثيرا على الاداء المالي ويوجد هنالك اثر لتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على ربحية الشركات والعائد على الاصول للشركات

6-دراسة(الكساسة 2012) بعنوان:"الحاكمية المؤسسية واثرها على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة".

هدفت هذه الدراسة في التعرف على الحاكمية المؤسسية واثرها في اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة والتعرف على ابعاد الحاكمية من انضباط ومسائلة وعدالة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة والبالغ عددها 87 شركة وتم استخدام اسلوب المعاينة.

وقد كان من اهم نتائج هذه الدراسة انها قد بينت النتائج المتعلقة بالحاكمية المؤسسية لابعادها لانضباط ومسائلة وعدالة واستقلالية بانها كانت قيمها متباينة حيث كانت اما مرتفعة ومتوسطة وقد كانت النتائج المتعلقة بالاداء وفقا لابعادها انجاز ، وجودة العمل وكيفية العمل حيث كانت النتائج بصورة عامة مرتفعة الا ان هذه الابعاد قد تباينت بين مرتفعة ومتوسطة. وقد اوصت الدراسة بناء على هذه النتائج بضرورة الالتزام بمعايير الحاكمية المتعلقة بالانضباط والعمل على توفير دليل عملي للحاكمية في مؤسسات القطاع العام يعزز الانضباط والشفافية والنزاهة والعدالة والمسؤولية والالتزام الاخلاقي وتعزيز كفاءة نظم الحوكمة للشركات والتركيز على مبادئ الحاكمية المطبقة في الشركات عند تقييم اوضاع الشركات المساهمة العامة .

7-دراسة(الشوبكي، 2011) بعنوان:"أهمية التزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية".

هدفت هذه الدراسة في معرفة التزام البنوك التجارية الاردنية بأخلاقيات المهنة والالتزام بالصلاحيات المعطاه لها ومعرفة مدى تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الاردنية واثرها على جودة التدقيق الداخليومعرفة اهم المشاكل التي تواجه هذه البنوك عند تطبيق الحاكمية والتعرف على اهم مزايا الحاكمية المؤسسية. استخدم الباحث اسلوب المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات. وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة بأن هناك التزام جيد من قبل البنوك التجارية الاردنية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتزام مجلس الادارة بالحفاظ على حقوق اصحاب المصالح يوجد قصور نوعا ما بالممام أعضاء مجلس الادارة في البنوك بمفاهيم ومبادئ واهداف الحاكمية المؤسسية حيث ان البعض لا يتقبلها. تلتزم مجالس الاداة في البنوك بمتطلبات الافصاح والشفافية وقد اوصى الباحث بأن يكون هناك انظمة بما يتعلق بالترقية والمكافآت والرواتب على اساس موضوعية تحقق العدالة ووضع دليل واحد لجميع البنوك ويحدد اساس الحاكمية المؤسسية والتزام بالمعايير الدولية للتدقيق. وتشكيل لجنة للحاكمية المؤسسية بالتنسيق مع الجان الاخرى لوضع كافة الشروط والضوابط لتطبيق الحاكمية المؤسسية تحقيق جودت التدقيق الداخلي. 8-دراسة (زريقات،2011) بعنوان:" أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الاردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية ":

هدفت الدراسة في التعرف على اثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الاردني في تحسين التزام إدارات التدقيق الداخلي بأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي والتعرف على اثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي في تحسين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي والتعرف على اثر التعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي في تطوير الاداء المهني والتعرف على اثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي في تحسين ممارسات واساليب التدقيق الداخلي ، تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي ادارات التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية يمارسون أنشطة التدقيق الداخلي وذلك بعد استبعاد موظفي السكرتيريا والخدمات العامة وبذلك تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في مجال التدقيق الداخلي،

وقد اظهرت نتيجة الدراسة وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمة المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي، وبناء على النتائج يوصي الباحث البنوك الاردنية بالاهتمام بدليل الحاكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الاردني .

9-دراسة(اسماعيل، 2010) بعنوان:" العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية":

هدفت الدراسة الى التعريف بمبادئ الحاكمة المؤسسية واختيار أثر تطبيق هذه المبادئ علىجودة التقارير المالية للشركات وذلك من خلال محاولة ايجاد مؤشرات ودلائل عملية لقياس مستوى الحاكمة وعلاقتها بجودة التقارير المالية .وتقاس جودة التقارير المالية بمقدار تذبذب عائد السهم السوقي لتلك الشركات حول موعد نشر تقاريرها المالية،او مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. وقد ركزت متغيرات الدراسة على مسؤوليات مجلس الادارة واستبعدت المبادئ الاخرى لحاكمة الشركات نظرا لصعوبة قياسها بشكل كمي وصعوبة التأكد من مصداقية تطبيقها. من اهم النتائج في هذه الدراسة اختبار العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية المقاسة وفق مفهومين تذبذب عائد السهم السوقي ،وممارسة الشركة لادارة الارباح وقد اوصى الباحث بدور رقاوي أكثر فاعلية والعمل على ايجاد اليات تعزز ما يعرف بفصل الملكية عن الادارة وقيام هيئة الاوراق المالية بوضع تشريعات اكثر الزاما لتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية.

10-دراسة (الدوغجي،2009)بعنوان:"حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات للتعرف على انعكاسات تطبيقها في سوق العراق للاوراق المالية وابرار دور حوكمة الشركات في²⁷اعداد التقارير المالية بالجودة والنزاهة.تم الاعتماد على اسلوب الدراسة النظرية المكتبية للابحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها.

ومن نتائج الدراسة نتيجة التغيرات السريعة في بيئة الاعمال واثر ذلك على الشركات عبر العالم بأسرة والمنافسة الدولية فقد استجابت الشركات بتحسين ادارة المخاطر وتحسين الجودة والنزاهة في اعداد التقارير المالية كونها الاساس في اتخاذ القرارات السليمة.وقد اوصى بأن تتولى هيئة الاوراق المالية في العراق اصدار تعليمات بشأن افصاح الشركات المساهمة المدرجة في السوق

11- دراسة (ابوحمام، 2009) بعنوان: “أثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير الماليه”:

هدفت الدراسة الى بيان والوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتعرف على الابعاد التنظيمية لحوكمة الشركات والتعرف على الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات والوقوف على دور الافصاح والشفافية وتأثرة بقواعد الحوكمة والوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة .والتعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الافصاح المحاسبي وجودة التقارير.كما قاما الباحث بتوزيع استبانة على مدير واصحاب القرار في سوق فلسطين للأوراق المالية والشركات المدرجة في هذا السوق .

وقد أظهرت نتائج الدراسة انه على الرغم من وجود اساس محكم وفعال لقواعد الحكومة مطبق لدى الشركات المسجلة في سوق فلسطين للاوراق المالية فان الامر ما زال في حاجة الى مزيد من التطوير والمتابعة وتوفير بعض القوانين التي تسهم في حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل . قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تقيم دور هيئة سوق المال الفلسطينية في الرقابة والاشراف على عمال سوق فلسطين للاوراق المالية .مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في اسواق الاوراق المالية مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في ارساء قواعد الحوكمة في فلسطين دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي في الشركات .العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات.

12-دراسة (السمهوري،2007)بعنوان: "اثر مرتكزات حاكمية الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية ":

هدفت الدراسة في اختبار قدرة الشركات التدقيق الخارجي في اكتشاف حالات وجود انسياب وهمي في الدخل المعلن للشركات واختبار قدرة النسب المالية في التنبؤ بحالات الانسياب الوهمي للدخل ودراسة العلاقة ما بين مرتكزات حاكمية الشركات واثرها على وجود حالات الانسياب الوهمي للدخل. وقد اوصت الدراسة بزيادة القوانين والمعايير والتشريعات التي تضبط وتزيد من كفاءة التدقيق الخارجي وزيادة الوعي بين مختلف الجهات الرقابية حول ممارسات المحاسبة الابداعية والعمل على توعية الادارات .

2-3-2 الدراسات الاجنبية:

1-دراسة(Haque,Arun,2016)بعنوان:

"corporate governance and financial performance:an emerging economy perspective"

"حوكمة الشركات والاداء المالي: بالمنظور الاقتصادي الناشئ"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مستوى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الشركات على الاداء المالي للشركات المدرجة في بنغلادش . تستند هذه الدراسة مستعرضة على بيانات حوكمة الشركات القائمة على الدراسات الاستقصائية والبيانات المالية المنشورة بين 234 شركة مالية وغير مالية المدرجة في بورصة دكا للاوراق المالية وتشير نتائج هذه الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين جودة حوكمة المؤسسة للشركة وتقييمها، وتوصي الدراسة بي مبادرات الاصلاح الدافع في كل من الشركة على مستوى المؤسسي لازالة اوجة القصور في سوق رأس المال من اجل ان تنعكس قيمة الشركة في سعر السهم

بعنوان:(Razali)،(Arshad 2014)-2دراسة

"Disclosure of corporate governance structure and the likelihood of fraudulent financial reporting"

(الافصاح عن هيكل حوكمة الشركات واحتمال اعداد التقارير المالية الاحتمالية.)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقات بين هيكل حوكمة الشركات واحتمال اعداد التقارير المالية الاحتمالية ويستند احتمال الإبلاغ المالي الاحتمالي الى دمج نموذج بينيش- mسكور ونموذج zسكور من التمان.

يتم فحص هذه العلاقات بناء على تحليل محتوى التقارير السنوية ل 277 شركة مدرجة في ماليزيا للعام المالي 2010-2011.

وتقدم نتائج هذه الدراسة دليلا على ان فعالية هيكل حوكمة الشركات يقلل من احتمالات الابلاغ المالي الاحتياالي وتشير هذه النتائج الى ان الهيكل الفعال لحوكمة الشركات له اهمية قصوى في تعزيز مصداقية التقارير المالية .

تبحث هذه الدراسة العلاقة بين هيكل حوكمة الشركات على وجه الخصوص ، وفعالية اليات حوكمة الشركات المختارة. ان العلاقات السلبية الهامة بين فعالية لجنة التدقيق وفعالية التدقيق الداخلي وفاعلية اعضاء مجلس الادارة الفعالين هم الاهم في تعزيز فعالية حوكمة الشركات بشكل عام. ويؤثر التأثير غير الهام لحجم المجلس وعضو مجلس الادارة مع الخبرة الدولية على هذه النتائج .ويمكن ان يكون ذلك اشارة الى المنظمين للقيام باجراءات اكثر فعالية لتشجيع المنظمات على ممارسة حوكمة الشركات المعززة .

وفي الوقت نفسه توصي هذه الدراسة ايضا باجراء مزيد من التحسينات فيما يتعلق بانشاء مجالس ادارة فعالة من قبل المنظمات .

3-دراسة (cheung,et.al,2014)بعنوان:

“corporate governance and firm valuation in Asian emerging Markets”

"حوكمة الشركات وتقييم الشركات في الاسواق الاسيوية الناشئة"

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على اكث القضايا اثاره للجدل في نقاش حوكمة الشركات والفوائد المفترضة لاعتماد حوكمة الشركات المقبولة دوليا تدرس هذه الدراسة العلاقة بين جودة الشركات وممارسات حوكمة الشركات وتقييم السوق للشركات المدرجة في خمس اقتصاديات اسبوية وهي الصين، وهونغ كونغ ،واندونيسيا ،والفلبين، وتايلند، حيث تتألف عينة الدراسة من مجموعة مختارة من أكبر الشركات العامة .واستنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي³⁰ استخدم الباحث اداة المسح لتقييم نوعية الشركات وقد ظهرت أهم النتائج بأن هنالك علاقة ايجابية بين جودة ممارسة حوكمة الشركات والشركات في كل من الدول الخمس وقد بينت النتائج التجريبية وجود علاقة ايجابية بين التقييم الثابت وممارسات حوكمة الشركات فيما بين الشركات الرئيسية المدرجة في خمس بلدان أسبوية ناشئة.

“CORPORATE GOVERNANCE AND DIVIDEND POLIC:AN EMPIRICAL INVESTIGATION OF JORDANIAN NON-FINANCIAL CORPORATIONS”

(الحاكمية المؤسسية وسياسة توزيع الارباح:دراسة تطبيقية على الشركات الاردنية غير الربحية).

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف سلوك توزيع الارباح للشركات الاردنية غير المالية ودراسة دور حوكمة الشركات في تحديد سياسة توزيع الارباح واختبار تداعيات نموذجي حوكمة الشركات لسياسة توزيع الارباح. وقد شملت عينة الدراسة جميع الشركات غير المالية المتداولة في البورصة المدرجة في بورصة عمانوهي 110 شركات خلال فترة 2004-2008 يتم جمع البيانات من البيانات المالية لهذه الشركات التي تقدمها بورصة عمان. وقد بينت النتائج ان زيادة تحسين حماية المستثمرين يرتبط بزيادة نسب توزيع الارباح حيث ان مدفوعات توزيعات الارباح ستزداد مع زيادة نمو المبيعات ولكن الزيادة ابطأ بكثير عندما تكون قوانين حماية المستثمرين ضعيفة وتوصي بان هناك حاجة فورية الى تطبيق قوانين ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة في بورصة عمان والبنك المركزي.

"Corporate governance and board equity ownership"

(حاكمة الشركات وملكية اغضاء مجلس الادارة)

تهدف هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين ملكية أسهم مجلس الادارة وحوكمة الشركات على نوعية أرباح الشركات الربحية، وذلك لمساعدة الممارسين على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات وتم اخذ عينة الدراسة من 499 شركة متداولة في البورصة ومن نتائجها انها تدعم نظرية ترسيخ الادارة، مما يؤثر سلبا على نوعية الارباح وقوة الهيكل الاداري ومن التوصيات لم يتم تحديد تأثير متغيرات الحوكمة الفردية على جودة الدخل واستخدام أكثر من الية معتدلة لتقليل هذه الاثار.31

3-2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تلتقي هذه الدراسة مع الكثير من الدراسات السابقة في أخذها لموضوع لابد من التركيز عليه وهو موضوع في غاية الاهمية وهو موضوع الحاكمية المؤسسية ، لكن ما تميزت به هذه الدراسة عن ما سبقها من دراسات أنها تناولت تأثير أبعاد الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة . بالاضافة الى التعرف على أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية حيث تناولت دراسة اسماعيل،(2011) الموضوع من ناحية جود القوائم المالية واتت دراسة محمد،(2011) لتدرس الحاكمية المؤسسية واثرها على التدقيق ولربما تكون هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي بحثت في مجال مخاطر التقارير المالية وذلك حسب حدود الباحث

الفصل الثالث منهجية الدراسة

1-1-3 تمهيد

2-1-3 مصادر جمع البيانات

3-1-3 تطوير أداة الدراسة

4-1-3 التعريف بأداة الدراسة

5-1-3 مجتمع عينة الدراسة

6-1-3 الإختبارات الخاصة بأداة القياس

7-1-3 خصائص عينة الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-1-3 تمهيد

تناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، بحيث يتضمن على اساليب جمع البيانات، وتطوير اداة الدراسة، والتعريف بها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن مجتمع وعينة الدراسة، والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات .

2-1-3 مصادر جمع البيانات

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بظاهرة تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية، ومدى تأثيرها علمخاطر التقارير المالية ويتطرق هذا المنهج الى اسلوبين لجمع البيانات وهما:

1.المصادر الثانوية: وذلك من خلال قيام الباحث بمراجعة الكتب، والمقالات العربية والاجنبية المتخصصة، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير المتعلقة بنفس الموضوع، وذلك من اجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وبيان متغيرات الدراسة واسبابها، وتأثيرها ومن اجل وضع الفرضيات الخاصة بالدراسة، واثراء عملية المناقشة.

2.المصادر الاولية: حيث تصنف الدراسة على انها دراسة ميدانية لجمع البيانات الاولية، وتعتمد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على وجهة رؤساء الاقسام الماليين ورؤساء قسم التدقيق والمدراء الاداريين والمحاسبين حول اثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية والمدرجة في هيئة الاوراق المالية. ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الاستبانة، حيث تم اعداد فقراتها بالاعتماد على الاطار النظري ذو العلاقة، والدراسات السابقة.

3-1-3 تطوير اداة الدراسة

تضمن عملية تطوير أداة الدراسة عدة خطوات حتى وصلت الى ما هي عليه في هذه الدراسة لذلك تم اعتمادها واستخدامها وتتلخص هذه الخطوات فيما يأتي : استعراض قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة قانون الشركات الاردني والانظمة والتعليمات الصادر عنها والقوانين المعمول بها واستعراض الادبيات المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات والقوائم المالية والاطار النظري ثم قام الباحث بتبويب اسئلة الاستبانة حيث قام بالاشتراك مع المشرف بمراجعتها للتأكد من شموليتها وتغطيتها لجوانب الدراسة الاساسية.

34

كما قام الباحث بعرض اداة الدراسة (الاستبانة) على المختصين للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الموضوع الاساسية، ولزيادة القدرة على فهمها وتطبيقها ووضوحها وازالة الغموض في فقراتها حيث عرضت على عدد من الاساتذة الاكاديميين في كل من جامعة ال البيت، جامعة اليرموك، جامعة جرش، الجامعة الهاشمية، جامعة عمان الاهلية.

حيث تم الاخذ بملاحظاتهم، وتعديل اداة الدراسة بموجها، ويبين الملحق رقم (1) أداة الدراسة بشكلها النهائي، والملحق رقم (2) يبين اسماء المحكمين لاداة الدراسة.

3-1-4 تعريف بأداة الدراسة:

تكونت اداة الدراسة من استبانة موضحة بالملحق رقم (1) تم تطويرها من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت الاستبانة من قسمين تمثلت فيما يلي:

القسم الاول: هدف الى جمع البيانات الديموغرافية عن أفراد عينة الدراسة واشتملت على المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، الخبرة العلمية، بالاضافة الى المسمى الوظيفي.

القسم الثاني: تتكون من خمسة مجالات خصصت هذه المجالات لقياس تطبيق مبادئ حاكمية المؤسسة وتكونت من (29) فقرة وفيما يلي توزيع هذه المجالات:

المجال الاول:يتعلق بقياس مسؤوليات وصلاحيات مجلس الاداره وتكون من (9) فقرات

المجال الثاني :يتعلق بقياس مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية وتكون من (4) فقرات

المجال الثالث :يتعلق بقياس توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح وتكون من (6) فقرات

المجال الرابع:يتعلق بقياس التزام بالقوانين والانظمة والتعليمات وتكون من (5) فقرات

المجال الخامس:يتعلق بقياس مخاطر التقارير المالية وتكون من(5) فقرات

واستخدم الباحث في أداة الدراسة مقياسا مكونا من خمس درجات (1-5) في الاجابات حسب مقياس ليكرت

وهو مقياس فنوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة افراد عينة الدراسة على كل فقرة من

فقرات أداة الدراسة. كما هي مبينة في الجدول التالي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق ³⁵	موافق لحد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة لتحديد درجة اهمية كل فقرة من فقرات الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية للمتغيرات ،فقد استخدم معيار احصائي يقوم على تقييم الاوساط الحسابية الى ثلاث مستويات وهي (عالية،متوسطة ،متدنية) وتحسب كما يلي(أعلى درجة أستجابة-ادنى درجة استجابة)/عدد المستويات . $1.33 = 3 / (1-5)$. لتصبح من 1-2.33 متدني ،3.67-2.34 متوسط . 3.68-5 عالي.

3-1-5 مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية والمدرجة في هيئة الاوراق المالية والبالغ عددها 63 شركة. ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم اتباع أسلوب العينات وتوزيع الاستبانة على المدراء الاداريين، ورئيس قسم المالي، ورئيس قسم التدقيق، والمحاسبين، حيث تم توزيع (205) استبانة استرد منها (189) استبانة اي ما نسبته (92%) من عدد الاستبانات الموزعة على افراد عينة الدراسة، وتعد هذه النسبة جيدة، وبهذا يكون عدد الاستبانات التي جرى عليها التحليل نظرا لتحقيق الشروط المطلوبة للاجابة على الاستبانات (189) استبانة .

3-1-6 الاختبارات الخاصة بأداة القياس

يهدف هذا الاختبار الى التأكد من ان الاداة التي تم استخدامها في هذه الدراسة تقيس فعليا ما ينبغي قياسه (Sekaran,2003) وعلي ذلك استخدمت الدراسة اختبارات صدق الاداة المستخدمة في العديد من الدراسات التي سبقت ومنها:

الصدق الظاهري : ويهدف هذا الاختبار الى التأكد من ان العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن ان تؤدي الى جمع البيانات بدقة، ولتحقيق ذلك نم عرض الاستبانة على عدد من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الاردنية .

2-صدق المحتوى : ويقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة عن المجال الذي تنتمي اليه ، وقد انصب الاهتمام على التأكد من ان كل مجال من مجالات الدراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه وان هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا المجال (Sekaran,2003) وتم قياس صدق محتوى الاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة وبين المجال الذي تنتمي اليه باستخدام معامل بيرسون للارتباط وقد اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (30%)، وكانت دلالتها الاحصائية مهمة عند مستوى دلالة ($a < 0.01$) وتبين الجدول (1) هذه العلاقات.

جدول رقم(1)

المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة	9	0.796	<0.001
مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية	4	0.886	<0.001
توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح	6	0.888	<0.001
الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات	5	0.889	< 0.001

يبين الجدول السابق، نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات ومجالات متغيرات الحاكمية المؤسسية، وباستعراض قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة يتبين وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.01$) بين فقرات المجال، مما يشير الى وجود صدق بنائي لهذه الفقرات .

كما يبين جدول رقم (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات مجال مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وباستعراض قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة يتبين وجود علاقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a > 0.01$) بين فقرات المجال مما يشير الى وجود صدق بنائي لهذه الفقرات .

جدول رقم (2)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	عنوان الفقرة
< 0.001	0.74	1- تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها
< 0.001	0.697	2- لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل يتوجب على الإدارة وضع أنظمة ورقابة داخلية والمحافظة عليها 37
< 0.001	0.855	3- إن من مسؤولية الإدارة وضع الرقابات والإجراءات اللازمة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية القوائم المالية
< 0.001	0.872	4- من مسؤولية الإدارة الحرص على تشجيع العاملين على مراعاة التشريعات والقوانين والتقيد بتنفيذ متطلباتها
< 0.001	0.677	5- تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ الاتساق في المبادئ والسياسات المحاسبية وذلك للحد من أثر التغير في تلك المبادئ والسياسات على موثوقية البيانات المالية

معاملات ارتباط بيرسون الخاص بقياس صدق المحتوى لفقرات مجال مخاطر التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية.

7-1-3 ثبات اداة الدراسة

الثبات هو مقياس الدقة بأنها قدرة الاداة على اعطاء نفس النتائج اذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف.(Zeller.CARMINES,1991) ، وقام الباحث بقياس ثبات الاداة بعد تقسيمها الى اربع مجالات وذلك لقياس الثبات لكل مجال على حدى ، وللاداة ككل بأستخدام مقياس الداخلى كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لاجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها وتعد القيمة المقبولة احصائيا لهذا المقياس (60%) فأكثر

الجدول رقم (3)

المجال	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلى
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة	9	0.877
مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية	4	0.831
توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح	6	0.835
الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات	5	0.849
مخاطر التقارير المالية	5	0.885
الأداة ككل	29	0.883

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن قيم كرونباخ ألفا المحسوبة كانت مقبولة ، حيث تراوحت بين (0.831 - 0.887) كان ادناها في مجال مسؤوليات الادارة التنفيذية في شركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ، حيث بلغت (0.831)، ونلاحظ ان ثبات فقرات اداة الدراسة ككل بلغ (0.883) ويدل على ثبات عالي للاستبانة.

8-1-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات :

تم اجراء لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي ام لا وهو اختبار ضروري في حال اختبار الفرضيات ، لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا ويبين الجدول رقم (4) نتائج الاختبار.

اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov- Smirnov Test)

المجال	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة	9	1.40	0.038
مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية	4	3.20	<0.001
توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح	6	2.70	<0.001
الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات	5	2.90	<0.001
الأداة ككل	24	3.20	< 0.001

ويتضح من البيانات الواردة في جدول رقم (5) ان قيمة مستوى الدلالة اقل من (0.05) لجميع مجالات الدراسة، وهذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

9-1-3 خصائص عينة الدراسة:

توكلت عينة الدراسة من (189) من محاسبين ومديرين اداريين وروثساء اقسام التدقيق ورؤساء القسم المالي الذين يعملون في الشركات الصناعية المساهمة العامة ويبين الجدول رقم (6) توزيع افراد العينة تبعا للمتغيرات الشخصية.

الجدول رقم (5)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية المجمعه
سنوات الخبرة	أقل من ثلاث سنوات	13	6.9	6.9
	من ثلاثة إلى ستة سنوات	19	10.1	16.9
	من ستة إلى تسعة سنوات	43	22.8	39.7
	من تسعة إلى اثني عشر سنة	38	20.1	59.8
	أكثر من اثني عشر سنة	76	40.2	100
الوظيفة	مدير إداري	22	11.6	11.6
	رئيس قسم مالي	44	23.3	24.9
	رئيس قسم تدقيق	28	14.8	49.7
	محاسب	95	50.3	100
المؤهل العلمي	دبلوم	10	5.3	5.3
	بكالوريوس	103	54.5	59.8
	ماجستير	56	29.6	89.4
	دكتوراه	20	10.6	100

71.4	71.4	135	محاسب	التخصص
89.4	18	34	إدارة أعمال	
100	10.6	20	تمويل ومصارف	
	100	189		المجموع

أولاً: المؤهل العلمي:

أظهرت نتائج الدراسة ان الاغلبية هم من حملة درجة البكالوريوس وذلك بنسبة (54.5) بينما نسبة الحاصلين على درجة الماجستير قد كانت نسبتهم (29.6) من عينة الدراسة واما نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه (10.6) وبينما الحاصلين على درجة الدبلوم بنسبة (5.3) من افراد العينة.

نلاحظ ان الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن تركز على من هم حاصلين على درجة علمية عالية وهذا ان دل يدل على ان هاؤلاء لديهم درجة علمية وثقافية جيدة وهذا يجعلهم مؤهلين للاجابة على عينة الدراسة وغالبية هاؤلاء هم من حملة تخصص المحاسبة وهذا يبين انهم درس مبادئ الحاكمة المؤسسية وتأثيرها على التقارير المالية مما يزيد من وعيهم لاهمية الدراسة.

ثانياً: التخصص العلمي:

يظهر الجدول رقم (6) ان نسبة (71.4%) من افراد العينة تخصصهم الاكاديمي محاسبة، وان نسبة الذين يحملون شهادة ادارة الاعمال كانت (18%) من العينة، بينما نسبة الذين يحملون تخصص التمويل والمصارف نسبتهم هي (10.6%) وهي النسبة الاقل .

الخبرة العملية:

يبين الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية حيث ان الذين تتراوح خبرتهم اقل من ثلاث سنوات كانت (6.9%) وهي نسبة متدنية، واما الذين تتراوح خبراتهم من ثلاث الى ست سنوات كانت (10.1%)، وان الذين تتراوح خبرتهم من ست الى تسع سنوات كانت (22.8)، واما الذين تتراوح خبرتهم بين تسع سنوات الى اثني عشر سنة كانت نسبتهم (20.1)، واما الذين تتراوح خبراتهم من اثني عشر سنة فأكثر كانت نسبتهم (40.2%) وقد مثلت تلك بالنسبة الاكبر وهذه الخبرات العالية لها القدرة على تحديد اثر الحاكمية المؤسسية على مخاطر التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الاردن.

رابعا:المسمى الوظيفي:

يبين الجدول رقم (6) ان الغالبية العظمى وبنسبة (50.3) يتمركزون بوظيفة محاسب وبالمرتبة الثانية وبنسبة (23.3) يحتلون وظيفة رئيس قسم مالي وثالثا وبنسبة (14.8) بوظيفة رئيس قسم تدقيق، ورابعا وبنسبة (11.6) يحتلون وظيفة مدير اداري.

الفصل الرابع تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد

2-4 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

1-2-4 تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

2-2-4 مخاطر التقارير المالية

3-4 اختبار فرضيات الدراسة .

1-3-4 اختبار الفرضية الاولى

2-3-4 اختبار الفرضية الثانية

الفصل الرابع

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد:

يتضمن هذا الفصل تحليل وعرض ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء اهداف وفرضيات الدراسة والتي تهدف الى قياس "اثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

2-4 تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :

4-2-1 تطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

1-تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة:

يبين الجدول رقم (6)المتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية لمتغير تطبيق قاعدة مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة من وجهة نظر عينة الدراسة والعاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية مرتبة ترتيبا تنازليا حسب اهميتها ،وفقا للمتوسطات الحسابية .

يلاحظ في الجدول ان اراء افراد عينة الدراسة من الذين يعملون في شركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية عالية الاهمية اتجاة كل فقرات تطبيق قاعدة مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة بأستثناء الفقرة الثالثة وقد كان المتوسط لها (30،3) وباستعراض ترتيب الفقرات يتبين ان الفقرة رقم (7)كان لها اكبر اهمية في تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة .والتي نصت على"يتم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام ولا يوجد صلة قرابة بينهم"و"بمتوسط حسابي (4.15)وهي تقع ضمن الدرجة الاهمة العالية ،وانحراف معياري (0.94) ويفسر ذلك بأن عينة الدراسة مهتمة بموضوع الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام ولا يوجد صلة قرابة بينهم.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات المبدأ الأول)
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة

جدول (6)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	ترسل الشركة دعوات شخصية للمساهمين في حضور اجتماع مجلس الإدارة .	3.82	0.68	6
2	تسمح الشركة للمساهمين بالتصويت على اعضاء مجلس الادارة	3.74	0.91	8
3	تسمح الشركة للمساهمين الصغار بأن يتم تمثيلهم بمجلس الإدارة بمقعد واحد على الأقل	3.30	0.88	9
4	اشراك الشركة للممثلين عن المدققين الخارجيين لحضور الاجتماع السنوي للهيئة	3.94	0.88	5
5	تكفل اساليب ممارسة مجلس الادارة حصول اصحاب المصالح على المعلومات اللازمة لهم.	3.75	0.93	7
6	يوجد انظمة ضبط واضحة ملزمة تمنع اعضاء مجلس الادارة والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية او الاضرار بحقوق اصحاب المصالح والمساهمين	3.98	0.70	4

1	0.94	4.15	يتم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام ولا يوجد صلة قرابة بينهم	7
3	0.79	4.08	يصادق مجلس الادارة على انظمة الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها	8
2	0.73	4.10	يتحمل مجلس الادارة عملية مراقبة مصالح المساهمين والموظفين والجهات ذات العلاقة	9
	0.50	3.87	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

كما يتضح لنا ان اقل الفقرات اهمية من وجهة نظر الموظفين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية تدور حول مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة كانت الفقرة (3) والتي تنص على " تسمح الشركة للمساهمين الصغار بأن يتم تمثيلهم بمجلس الإدارة بمقعد واحد على الأقل " وذلك بمتوسط حسابي (3.3)، وانحراف معياري (88.) وهذا يدل على اهمال مجلس الادارة لحقوق صغار المساهمين .

وبشكل عام تشير النتائج الى وجود مستوى عالي لتطبيق قاعدة مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن حيث بلغت درجة التطبيق (3.87) وهذا انما يشير الى ان التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات ومهام مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة، ويكون لها تأثير علمخاطر التقارير المالية، كما يرى الباحث ان التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام ولا يوجد صلة قرابة بينهم، سماح الشركة للمساهمين بالتصويت على أعضاء مجلس الإدارة ومراقبة مصالح المساهمين ومصادقة مجلس الادارة على انظمة الرقابة الداخلية ومنع استغلال المعلومات الداخلية والاهتمام بحصول اصحاب المصالح على المعلومات اللازمة انما يؤدي ذلك الى تحسين العمل والاداء في الشركات المساهمة العامة الصناعية

وبتالي يؤدي ذلك الى حماية التقارير المالية من المخاطر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العازمي،2014،شهبان2013) والتي توصلت الى وجود التزام من قبل الشركات بمتطلبات الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة لكنها تعارضت مع نتائج دراسة (شطرات،2016) حيث اظهرت قصورا في اساليب ممارسة سلطات الادارة على مشاركة اصحاب المصالح لتحسين الاداء .

مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لمتغير مبدأ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية وذلك من وجهة نظر افراد العينة للموظفين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية .

يلاحظ من البيانات في الجدول رقم (8) ان اراء افراد العينة من الموظفين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية عالية الاهمية اتجاة كافة الفقرات بما يخص مبدأ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية. والبنظر الى الفقرات نلاحظ ان الفقرة رقم (3) كان لها اكبر أهمية في تدريب وتأهيل كافة الكوادر والتي نصت على "تهتم الادارة التنفيذية في الشركة بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية فيها" وبتوسط حسابي (4.17) وهي ذات اهمية عالية وبأنحراف معياري (0.78) ولعل هذا يدل على ضرورة تدريب وتأهيل الكوادر البشرية. في حين حققت الفقرة رقم (1) والخاصة ب " تزود الإدارات التنفيذية جميع المعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح" ادنى وسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.80) وهذا يدل على ان هناك قصورا في قدرة الادارة التنفيذية على تزويد المعلومات لجميع المساهمين واصحاب المصالح. ويمكن تفسير هذا بضرورة وجود انظمة وضوابط تحكم العملية. وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الشطرات،2016) حيث انها حققت مستوى مرتفعا من وجهة نظر افراد العينة.

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات المبدأ الثاني (مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية)

جدول (7)

45

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تزويد الإدارات التنفيذية بجميع المعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح	3.86	0.80	4
2	تتحمل الإدارات التنفيذية وضع خطط تنفيذية للشركة ومراقبة تطبيقها وتقييمها بشكل دوري	3.90	0.90	3
3	تهتم لإدارة التنفيذية في الشركة بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية فيها	4.17	0.78	1
4	يوجد هيكل تنظيمي في الشركة إلى تحديد مسؤوليات للوظائف المختلفة وبيّن التسلسل الإداري بما في ذلك لجان مجلس والإدارة التنفيذية	3.96	0.87	2
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.97	0.57	

المبدأ الثالث: توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مبدأ توفير شروط الشفافية والافصاح من وجهة نظر الموظفين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

نلاحظ من الجدول ان اراء الموظفين في الشركات الصناعية المساهمة عالية الاهمية وذلك في كافة فقرات مبدأ توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح وقد تراوحت بين (3.86)

و(4.34) وبأستعراض الفقرات نلاحظ ان الفقرة رقم (6) كان لها اكبر اهمية على تطبيق مبدأ توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح، والتي نصت على "تتصف عملية الافصاح بالشفافية بالعدالة والنزاهة والصدق" ومتوسط حسابي (4.34) وهي ذات اهمية عالية وبأنحراف معياري (0.93)، ولعل هذا يبين بأن الشركات تلتزم بعملية الافصاح والشفافية ووفقا للمعايير الدولية والتزامها بما يخص ذلك بقواعد الحوكمة في قانون الشركات الاردني.

وكما يتضح لنا ان الفقرة رقم (1) والتي نصت على "تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمركز المالي، والاداء وحقوق الملكية في الوقت المناسب وبشكل دوري" قد كانت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.30) وهي تقع بدرجة أهمية عالية وبأنحراف معياري (0.97) ويبين ذلك ان افراد العينة متأكدين ان اقسام المحاسبة في شركاتهم تلتزم دوما بالافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالتقارير المالية.

جدول رقم (8)

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
2	0.97	4.30	تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمركز المالي، والاداء وحقوق الملكية في الوقت المناسب وبشكل دوري	1
6	0.87	3.86	تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بمكافآت مجلس الادارة والادارة والتنفيذيين الرئيسيين في الوقت المناسب وبشكل دوري.	2
4	0.88	3.92	اعداد المعلومات والافصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة، والافصاح المالي والاداري	3
5	0.80	3.90	يتضمن التقرير السنوي للشركة دليل الحاكمية المؤسسية وتفاصيل الالتزام بها.	4
3	0.81	3.98	يتم توفير قنوات اتصال لبث المعلومات تسمح للمستخدمين بالوصول اليها وقت الحاجة	5
1	0.93	4.34	تتصف عملية الافصاح بالشفافية بالعدالة والنزاهة والصدق	6
	0.66	4.04	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

يبين الجدول كذلك ان اقل الفقرات من وجهة نظر الموظفين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية حول مبدأ الشفافية والافصاح وقد كانت الفقرة رقم (2) والتي نصت على " تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بمكافآت مجلس الادارة والادارة والتنفيذيين الرئيسيين في الوقت المناسب وبشكل دوري "بمتوسط حسابي (3.86) وهي تقع ضمن درجة الاهمية العالية وبأنحراف معياري (0.87) هذا يؤكد على ان الشركة دوما تفصح عن المعلومات بما يخص المكافآت لمجلس الادارة والتنفيذيين الرئيسيين في الوقت المناسب وبشكل دوري.

وبشكل عام تبين النتائج بأن هناك مستوى عالي لاثر مبدأ توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح.في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن والمدرجة في هيئة الاوراق المالية، حيث ان درجة التطبيق قد بلغت (4.04) وهذا يشير الى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن بتوفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح. ووفقا لتعليمات قواعد الحوكمة الاردنية والمنبثقة من مبادئ الحاكمية العالمية، والالتزام بجميع ما ورد فيها من الافصاح بحيث تكون عادلة وذات مصداقية ومفهومة .

كما يرى الباحث بأن الافصاح عن المعلومات لمستخدمي هذه التقارير وذلك بصورة عادلة وذات مصداقية تؤدي الى زيادة حماية التقارير المالية من المخاطر .

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (العازمي،2014،شهبان2013) والتي توصلت الى وجود التزام من قبل تلك الشركات بتوفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح.

في حين تعارضت مع نتائج دراسة (الشرط،2016) والتي توصلت الى ان مستوى تطبيق توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح في شركات الادوية حقق مستوى متوسطا والتي توصلت الى ان ذلك يعود الى عدم التدعيم الكافي لمفهوم الافصاح والشفافية.

المبدأ الرابع: التزام الشركة بالقوانين والانظمة والتعليمات

يبين الجدول رقم(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير اثر التزام بالقوانين والانظمة والتعليمات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة للعاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

يلاحظ من الجدول ان اراء افراد العينة من الموظفين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية عالية اهمية وذلك في كل فقرات التزام الشركة بالقوانين والانظمة يتبين لنا هنا ان الفقرة رقم (1) كان لها أكبر أهمية بما يخص مبدأ التزام الشركة بالقوانين والانظمة والتعليمات والتي تنص على "تلتزم الشركة بالقوانين والتشريعات القانونية الحكومية النافذة" وبتوسط حسابي (4.32) وهي ضمن درجة الاهمية العالية وانحراف معياري (0.88) وكما يرى الباحث التزام الشركات بالقوانين والتشريعات القانونية يزيد من الحماية من مخاطر التقارير المالية، اما الفقرة رقم (3) والتي تنص على "يتم الالتزام بالانظمة والتعليمات التي تحدد وتوضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل التصويت وحق الانتخاب وحق التعيين والعزل" ادنى وسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.70)

جدول رقم (9)

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
1	0.88	4.32	تلتزم الشركة بالقوانين والتشريعات القانونية الحكومية النافذة 48	1
4	0.92	3.94	تقوم الشركة بتشكيل دائرة للامثال بالقوانين والانظمة يتم ردها بكوادر مدربة بما يتماشى مع الانظمة والقوانين الرسمية	2
5	0.70	3.93	يتم الالتزام بالانظمة والتعليمات التي تحدد وتوضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل التصويت وحق الانتخاب وحق التعيين والعزل	3
2	0.81	4.09	يتم الالتزام بالانظمة والتعليمات التي تحدد وتوضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل التصويت وحق الانتخاب وحق التعيين والعزل	4
3	0.90	4.01	تجبر القوانين والانظمة المتبعة في الشركة وجود نظام بالتقارير يتسم بالشفافية والمحاسبة والمسؤولية عن الاخطاء	5
	0.74	4.05	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

وبشكل عام تشير النتائج انه يوجد مستوى عالي من تطبيق مبدأ التزام بالقوانين والانظمة والتعليمات حيث بلغت درجة التطبيق (4.05) وهذا يشير الى ان الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية تلتزم بالقوانين والتشريعات وتوفير انظمة تتسم بالشفافية وبتالي يعمل ذلك على الحماية من مخاطر التقارير المالية. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشطرات، 2016) والتي توصلت الى التزام بالتشريعات والقوانين والانظمة وتدعم الانظمة والقوانين المتبعة في الشركة وهذا يشير الى تقارب الراء وعدم وجود تشتت بالاجابات لدى الموظفين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

مخاطر التقارير المالية:

يبين الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مخاطر التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية . كما تبين النتائج الواردة في الجدول أن افراد العينة عينة الدراسة من العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية عالية الاهمية وذلك اتجاه جميع فقرات مخاطر التقارير المالية.

الجدول رقم (10)

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
2	0.89	4.30	تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة إدارتها	1
6	0.76	3.86	لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال يتوجب على الادارة وضع أنظمة ورقابة داخلية والمحافظة عليها	2
4	0.88	3.92	إن من مسؤولية الإدارة وضع الرقابات والإجراءات اللازمة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية القوائم المالية	3
5	0.80	3.90	من مسؤولية الإدارة الحرص على تشجيع العاملين على مراعاة التشريعات والقوانين والتقييد بتنفيذ متطلباتها	4
3	0.81	3.98	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ الاتساق في المبادئ والسياسات المحاسبية وذلك للحد من أثر التغير في تلك المبادئ والسياسات على موثوقية البيانات المالية	5
	0.66	4.04	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	

يلاحظ من الجدول ان الفقرة الاولى كان لها اكر قيمة بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.89) والتي تنص على " تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة إدارتها" قد كان لها اكر اهمية.

يلاحظ مما ورد في الجدول رقم(10) يبين ان الفقرة رقم (2) انها اقل الفقرات من وجهة نظر العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والتي تنص على "لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل يتوجب على الادارة وضع أنظمة ورقابة داخلية والمحافظة عليها" بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري(0.76) وهي ذات درجة اهمية عالية،وهذا يبين اهمية وضع اجراءات والرقابة على التقارير المالية وهذا يساعد على الحماية من مخاطر التقارير المالية واعطائها موثوقية .

وبشكل عام تشير النتائج الى ان نسبة متوسط التزام الشركات على مخاطر التقارير المالية قد بلغت(4.04) وانحراف معياري (0.66) وهي تقع ضمن درجة الاهمية العالية . واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (النزلي،2009)

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

1-3-4 الفرضية الرئيسية"لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ الحاكمة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

" وللتحقق من ذلك تم تقسيم مبادئ حوكمة الشركات الى اربعة مبادئ كما تم شرحها سابقا ويبين الجدول رقم(12) نتائج اختبار الفرضية الاولى .

الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الاولى .

جدول رقم (11)

المرتب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المبادئ
4	0.50	3.87	مسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة
3	0.57	3.97	مسؤوليات وصلاحيات الإدارة التنفيذية
2	0.66	4.04	توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح
1	0.74	4.05	الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات
	0.53	3.98	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

المتغير	Bi	الدلالة الاحصائية	B	T	R	R2	F	الدلالة الاحصائية
مبادئ الحاكمية المؤسسية	0.29	>0.001	0.395	4.288	0.29	0.80	18.38	>0.001

يبين الجدول السابق ان الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية تقوم بتطبيق مبادئ الحاكمية حيث وصلت أعلى متوسط تطبيق لمجال الالتزام بالقوانين والأنظمة (4.05)، وفي المرتبة الثانية توفير شروط ومتطلبات الشفافية والإفصاح بمتوسط حسابي (4.04) وقد كان اقل المجالات تطبيق وهو مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة بمتوسط حسابي (3.87) وقد كانت جميع مجالات الدراسة دالة احصائية عند مستوى دلالة (0.001)

تشير النتائج الاجمالية في الجدول رقم (11) ان متوسط مستوى التطبيق الاجمالي لمبادئ الحاكمية المؤسسية قد بلغت (3.98) وبانحراف معياري منخفض (0.53) أي ان شركات الصناعة المساهمة العامة الاردنية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وان قيمة (T) (4.288) كانت دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (1%) ويشير الجدول رقم (12) وجود اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ الحاكمية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية فقط بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.29) عند مستوى معنوية (0.001) اما معامل التحديد (R²) يفسر مانسبة (0.80) من التباين في المتغير التابع اي انا ما قيمته (80%) من التغيرات التي تحدث على مخاطر التقارير المالية واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الغازمي، 2014)، وبهذا يتم رفض الفرضية الاولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ الحاكمية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية" الفرضية الفرعية الاولى: والتي تنص "لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لمسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

يبين الجدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق مبادئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية .

الجدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير المستقل تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة

المتغير المستقل	R	(R2)	Sig	Bi	Tvalue	مستوى الدلالة
	الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	
مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة	0.514	0.264	0.00	0.309	4.033	0.000

يبين الجدول رقم (13) وجود اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.514) عند مستوى معنوية (0.000) اما معامل التحديد (R2)

يفسر ما نسبته (0.264) من التباين في المتغير التابع اي ان ما قيمته (26%) من التغيرات التي تحدث على مخاطر التقارير المالية ناتجة عن التغير في مستوى تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة كما بلغ مستوى التأثير (0.309) ويفسر ذلك بأن مستوى تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية بقيمة (0.309)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية."

الفرضية الفرعية الثانية" لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لمستوى مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

يبين الجدول رقم(13) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر تطبيق مبدأ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

جدول رقم(13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير مستقل تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية.

المتغير المستقل	(R)	(R2)	Sing	Bi	T value	Sing
	معامل	معامل	مستوى	معامل	قيمة(ت)	مستوى
	التحديد	التحديد	الدلالة	الانحدار		الدلالة
مسؤوليات صلاحيات الادارة التنفيذية	0.387	0.150	0.022	0.180	2.317	0.022

بين الجدول وجود اثر ذو دلالة احصائية لمبدئ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية ، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.387) عند مستوى معنوية (0.022) ، اما معامل التحديد (R2) يفسر ما نسبته (0.150) من التباين في المتغير التابع اي ان ما قيمته(15%) تقريبا من لتغيرات التي تحدث على مخاطر التقارير المالية ناتجة عنالمتغير في مستوى تطبيق مبدئ مسؤوليات صلاحيات الادارة التنفيذية كما بلغ مستوى التأثير (Bi) ويفسر ذلك بأن مستوى تطبيق مبدئ مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية يؤدي الى الحماية منمخاطر التقارير المالية بقيمة(0.180)

وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة "يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمستوى مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

الفرضية الفرعية الثالثة "لايوجد اثر ذو دلالة احصائية لتوفير شروط متطلبات الافصاح والشفافية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

جدولرقم(14)

المتغير المستقل	(R)	(R2)	SING	Bi	Tvalue	Sing
الارتباط	معامل التحديد	معامل	مستوى 52 الدلالة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح	0.511	0.261	0.048	0.168	1.987	0.048
			53			

يبين الجدول رقم(14) وجود اثر ذو دلالة احصائية لقاعدة الافصاح والشفافية على مخاطر التقارير المالية، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.511) عند مستوى معنوية (0.048) اما معامل التحديد (R2) يفسر مانسبته (0.261) من التباين في المتغير التابع اي ان قيمته (26%) تقريبا من المتغيرات التي تحدث في مستوى مخاطر التقارير المالية ناتجة عن التغير في مستوى تطبيق مبدئ توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح كما بلغ مستوى التأثير β_i (0.168)،

ويفسر ذلك مستوى توفير شوط متطلبات الشفافية والافصاح يؤدي الى الحماية من مخاطر التقارير المالية بقيمة (0.511)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتوفير شروط متطلبات الافصاح والشفافية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

الفرضية الرابعة "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

جدول رقم (15)

المتغير المستقل	(r)	(R2)	SING	Bi	Tvalue	Sing
معامل الارتباط	معامل التحديد	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	قيمة (ت)	الدلالة الاحصائية	
0.600	0.360	0.000	0.499	7.850	0.000	الالتزام بالقوانين والانظمة

يبين الجدول رقم (15) وجود اثر ذو دلالة احصائية لمبدأ الالتزام بالقوانين والانظمة علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.600) عند مستوى معنوية (0.000) اما معامل التحديد (R2)، يفسر ما نسبته (0.360) من التباين في التغير التابع ; اي ان ما قيمته (36%) من التغيرات التي تحدث علمخاطر التقارير المالية ناتجة عن التغير في مستوى تطبيق مبدأ الالتزام بالقوانين والانظمة كما بلغ مستوى التأثير (0.499) ويفسر ذلك بأن مستوى تطبيق مبدئ الالتزام بالقوانين والانظمة يؤدي الى التقليل منمخاطر التقارير المالية بقيمة (0.600) وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على " يوجد اثر ذو دلالة احصائية الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

1-5 تمهيد

2-5 النتائج

3-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 تمهيد:

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بما يخص عينة الدراسة في ما سبق، يأتي هذا الفصل لتوضيح أهم النتائج التي تم الحصول عليها بناء على نتائج التحليل بالاضافة الى عرض بعض التوصيات التي يرى الباحث بأنها تفيد بعض الاطراف.

2-5 النتائج:

من خلال التحليل ومناقشة فرضيات الدراسة توصلت الدراسة الى اهم النتائج التالية :

1- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبادئ الحاكمة علممخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وهذا ما اثبتتة الفرضية الرئيسية واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العازمي،2014،الشرطرات،2016،ابوحمام،2009)

1- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمسؤوليات وصلاحيات مجلس الادارة علممخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وهذا ما اثبتتة الفرضية الفرعية الاولى واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العازمي،2014،بواعنة2016)

2- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمستوى مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وهذا ما اثبتته الفرضية الفرعية الثانية واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشطرات،2016)

3- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتوفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وهذا ما أثبتته الفرضية الفرعية الثالثة واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (العازمي،2014)

4- يوجد اثر ذو دلالة احصائية الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية واتفقت وهذا ما اثبتته الفرضية الفرعية الرابعة واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشطرات،2016)

التوصيات

- 1-الاهتمام بتطبيق جميع مبادئ الحاكمة المؤسسية بنفس مستوى الاهمية
- 2-الاهتمام بصورة أكبر بالسماح للمساهمين الصغار بأن يتم تمثيلهم بمجلس الادارة بمقعد واحد على الاقل
- 3-اجراء الدراسات والابحاث والقاء الضوء على اثر الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في الشركات الصناعية
المساهمة العامة الاردنية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- 1- شطرات، ريم، (2016). "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على ترشيد تكاليف الجودة، دراسة مسيحية: لقطاع شركات صناعه الأدوية في الاردن "رسالة ماجستير غير منشورة الجامعه الاردنية عمان - الاردن.
- 2- خلف، ربيع (2016)، "تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
- 3- اسامة، قرواني (2015)، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية والافصاح المحاسبي" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- 4- العازمي، يوسف (2014)، "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الرقابة الداخلية في شركات التأمين الكويتية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الاردن.
- 5- شهبان، يوسف (2013)، "اثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الاردن
- 6- الكساسبة، الحمود (2012) "المؤسسية واثرها على اداء الشركات الصناعية المساهمة العامة". بحث منشور دار المنظومة المجلد/العدد 3

7- الشوبكي، عليان(2011)، "أهمية التزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق الحاكمة المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية" بحث منشور، المنظمة العربية للتنمية الادارية وجامعة جدارا، اربد، الاردن

8- محمد، زريقات(2011)، "أثر دليل الحاكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الاردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن

9- اسماعيل، علي(2010) "العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن

10- عمي، الدوغجي(2009)، "حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية"، بحث منشور كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد الاصدار السابع.

11- ابوحماد، ماجد(2009) "أثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

12- السمهوري، اشرف(2007)، "اثر مرتكزات حاكمة الشركات والإجراءات التحليلية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية عمان، الاردن

13- اسماعيل، علي(2010)، "العلاقة بين مستوى تطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية" رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن

14-الخناق،سنا(2009)"حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للازمات المالية التجربة الماليزية جامعة ملايا ماليزيا".

15-نوري،سلمان(2014) "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض نظرية الوكالة الجامعة المستنصرية العراقية" رماح للبحوث والدراسات

16-طلب،حسين(2015) "أثر تنفيذ اليات حوكمة الشركات لتخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية".مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخامس والاربعون.

17-الطрман،أنس،(2009). "دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط،عمان.

18-المعموري،ثجيل(2012)، "مبادئ الحاكمية المحاسبية ضرورة لتطوير الاطار الفكري للمحاسبة"،بحث محكم دار المنظومة العدد 9ع

19-القشي،ظاهر (2005)، "الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على ارض الواقع"،المؤتمر العربي الاول(التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات)-المنظمة العربية للتنمية الادارية بحث محكم

20-محمود(2015)،"أثر حوكمة الشركات على توقيت اصدار تقرير المدقق"،رسالة ماجستير جامعة اليرموك،اردن.

21-الدوغجي،علي(2009)"دور الافصاح المحاسبي في حوكمة الشركات"،مجلة تكريت للعلوم الادارية

والاقتصادية بحث محكم المجلد 40العدد 11

22-عبدالنور،محمد(2015)، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات".رسالة

ماجستير،منشورة،جامعة قاصدي مرباح.

23-قواعد الحوكمة في قانون الشركات الاردني.

24-سلام(2015)، "أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية دراسة ميدانية". بحث محكم

،الفكر المحاسبي -مصر

25-البواعنة(2016)،"اثر مبادئ الحاكمة المؤسسية على استقلالية مدققي الحسابات الداخليين في البنوك

التجارية الاردنية". بحث محكم جامعة الجنان

26-السنائي(2015)،"مدى توفر مقومات الحاكمة المؤسسية"،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد11

العدد2.

27-غادر(2012)،"محددات الحوكمة ومعاييرها المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة جامعة

الجنان".

28-العاظمي،(2014)، " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الرقابة الداخلية في شركات التأمين

الكويتية"رسالة ماجستير جامعة ال البيت

29- محمود،سويدان،سعد(2015)"أثر حوكمة الشركات على توقيت اصدار تقرير المدقق :دراسة ميدانية على

الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستيرمنشورة ، جامعة اليرموك

30- دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان مركز ايداع الاوراق

المالية(www.sdc.com.jo)

- 31- اصول وخصوم القوائم المالية د يوحنا ال ادم د صالح الرزق سنة 2000 دار حامد للنشر
- 32- دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية أ.د وصفي ابو المكارم 2004، دار الجامعة الجديدة
- 33- محاسبة مالية متقدمة الاندماج والقوائم المالية، ا.د محمود شريف 2003-2004
- 34- تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي، مؤيدراضي خنفر. غسان فلاح المطارنة 2006 دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 35- القرالة، مثقال (2011)، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردنيين اعداد مثقال حمود سالم القرالة
- 36- كمال الدين الدهراوي تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار. 2006، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
- 37- حنان، (2005)، مدخل النظرية المحاسبية الاطار الفكري -التطبيقات العملية 2005 دار وائل للنشر
- 38- الشلتوني، (2005)، مدى دلالة القوائم المالية كاداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية. الجامعة الاسلامية غزة فايز زهدي الشلتوني. استكمالاً لرسالة الماجستير.
- 30- الرمحي (2010)، مبادئ المحاسبة المالية الدكتور نضال الرمحي والدكتور طارق نصار والدكتور زياد الذبيبة. دار المسيرة 2010
- 31- النزلي، محمد (2009)، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة محمد جمال عبدالقادر النزلي المشرف محمد مطر رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط 2009 كلية الاعمال قسم المحاسبة.

1-Haque.A. (2016),” coporate governance and financial performance; an emerging economy perspective” jornal, investment management and financial innovations(open-access)

Disclosure Of Corporate Governance Structure And) ،”2014(.2-Razali and Arshad , Accounting Research Institute, "The Likelihood OfFraudulent Financial Reporting Universititeknologi MARA,40450 Shah Alam, Selangor, Malaysia.

3- cheung and Connelly, estanislao, limpaphayom, luutama, (2014) “corporate governance and firm valuation in Asian emerging Markets” Theories, practices and case, boubaker, s, nuyen, D.K,610 P .37 ILLUS., Hardcover.

4-Abdel-Halim, M. (2013),” Corporate Governance And Dividend Polic:An Empirical Investigation Of Jordanian Non-Financial Corporations”Master Degree Of Mpa-" Finance, Faculty Of Graduate Studies The University Of Jordan

5-Pergola,J.(2011),Corporate Governance:The International Journal Of Business In Society,Vol,11issue:2,Pp.200-2013

6-Cadury,R.(1992) The Committee On The Financial Aspects Of Corporate Governance And Gee And Co.Ltd.P.O Box433

FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS Board Of The)7-(FAS 130,1997 Financial Accounting Foundation,401 MERRITT 7,P.O.BOX5116,NORWALK ,CONNECTICUT 06856-5116

8- sekaran,U.(2003), "Research Methods for Business: A Skill Building Approach",4th Edition, John Wiley and sons Inc. New York, (2003).

9-Carmines,Z.(1991)Relibility And Validity Assessment Newbury Park ,Ca:Sage Publications

web site:

1-WWW.OECD.ORG

2-WWW.IASPLUS.COM

3-www.ifrs7.org

4-WWW.IFC.ORG

الملاحق

ملحق رقم (1)

أداة الدراسة

جامعة آل البيت

كلية المال والأعمال

قسم المحاسبة

الاخوة المستجيبين الكرام.



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على "أثر تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية علمخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

نرجو التكرم بالاجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبانة المرفقة بالدقة التي نعدّها بكم، وذلك بوضع اشارة (√) حول الاجابة التي تنطبق على شركتكم، علماً بأن المعلومات ستحاط بسرية تامة، ولن نستعمل الا لاغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم في انجاز هذا العمل والذي سيكون له نتيجة لتطوير القوائم المالية في الشركات الصناعية الاردنية.

الباحث الطالب	الدكتور المشرف
مصعب القطاونة	نوفان العليمات

القسم الأول: البيانات الشخصية

63

المؤهل العلمي:

دبلوم	بكلوريس	ماجستير	دكتوراه

التخصص:

محاسب	إدارة أعمال	تمويل ومصارف	أخرى يرجى ذكرها

المستوى الوظيفي:

مدير أداري	رئيس قسم مالي	رئيس قسم تدقيق	محاسب

الخبرة:

أقل من 3 سنوات	3-أقل من 6 سنوات	6-أقل من 9 سنوات	9-أقل من 12 سنة	12 سنة فأكثر

القسم الثاني: بيانات متغيرات الدراسة

المتغير الاول:مسؤوليات وصلاحيات مجلس الاداره					
موافق بشدة	موافق	موا فق	موافق لحدما	غير موافق بشدة	غير موافق
					1-ترسل الشركة دعوات شخصيه للمساهمين في حضور اجتماع مجلس الإدارة ؟
					2-تسمح الشركة للمساهمين بالتصويت على اعضاء مجلس الادارة؟
					3-تسمح الشركة للمساهمين الصغار بأن يتم تمثيلهم بمجلس الإدارة بمقعد واحد على الأقل؟
					4-اشراك الشركة للممثلين عن المدققين الخارجيين لحضور الاجتماع السنوي للهيئة ؟
					5-تكفل اساليب ممارسة مجلس الادارة حصول اصحاب المصالح على المعلومات اللازمة لهم؟

					6- يوجد انظمة ضبط واضحة ملزمة تمنع اعضاء مجلس الادارة والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية او الاضرار بحقوق اصحاب المصالح والمساهمين؟
					يتم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير العام ولا يوجد صلة قرابة بينهم ؟

المتغير الثاني: مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية

موافق
بشدة

1-تزويد الإدارات التنفيذية بجميع المعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح؟

2-تتحمل الإدارات التنفيذية وضع خطط تنفيذية للشركة ومراقبة تطبيقها وتقييمها بشكل دوري؟

3-تتحم لإدارة التنفيذية في الشركة بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية فيها؟

4-يوجد هيكل تنظيمي في الشركة إلى تحديد مسؤوليات للوظائف المختلفة وبيان التسلسل الإداري بما في ذلك لجان مجلس والإدارة التنفيذية؟

المتغير الثالث: توفير شروط ومتطلبات الشفافية والافصاح.

موافق بشدة	موافق	موافق لحدما	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
				1-تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمركز المالي، والاداء وحقوق الملكية في الوقت المناسب وبشكل دوري؟
				2-تلتزم الشركة دوما في الافصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بمكافآت مجلس الادارة والادارة والتنفيذيين الرئيسيين في الوقت المناسب وبشكل دوري؟
				3-اعداد المعلومات والافصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة، والافصاح المالي والاداري؟
				4-يتضمن التقرير السنوي للشركة دليل الحاكمية المؤسسية وتفاصيل الالتزام بها؟
				5-يتم توفير قنوات اتصال لبث المعلومات تسمح للمستخدمين بالوصول اليها وقت الحاجة؟
				6-تتصف عملية الافصاح بالشفافية بالعدالة والنزاهة والصدق؟

					يصادق مجلس الادارة على انظمة الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها؟
					يتحمل مجلس الادارة عملية مراقبة مصالح المساهمين والموظفين والجهات ذات العلاقة؟
المتغير الثاني:مسؤوليات وصلاحيات الادارة التنفيذية					
غير موافق بشدة	غير موافق	موافق لحدما	موافق	موافق بشدة	
					1-تزويد الإدارات التنفيذية جميع المعلومات لجميع المساهمين وأصحاب المصالح ؟
					2-تتحمل الإدارات التنفيذية وضع خطط تنفيذية للشركة ومراقبة تطبيقها وتقييمها بشكل دوري؟
					3-تهتم لإدارةالتنفيذية في الشركة بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية فيها ؟
					4-يوجود هيكل تنظيمي في الشركة إلى تحديد مسؤوليات للوظائف المختلفة ويبين التسلسل الإداري بما في ذلك لجان مجلس والادارة التنفيذية ؟

المتغير الرابع: التزام بالقوانين والانظمة والتعليمات .

موافق بشدة	موافق	موافق لحدا	غير موافق بشدة	غير موافق	
					1-تلتزم الشركة بالقوانين والتشريعات القانونية الحكومية النافذة؟
					2-تقوم الشركة بتشكيل دائرة للامتثال بالقوانين والانظمة يتم رفدها بكوادر مدربة بما يتماشى مع الانظمة والقوانين الرسمية؟
					3-يتم الالتزام بالانظمة والتعليمات التي تحدد وتوضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل التصويت وحق الانتخاب وحق التعيين والعزل
					4-يتم الالتزام بالانظمة والتعليمات التي تحدد وتوضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل التصويت وحق الانتخاب وحق التعيين والعزل
					5-تجبر القوانين والانظمة المتبعة في الشركة وجود نظام بالتقارير يتسم بالشفافية والمحاسبة والمسؤولية عن الاخطاء

مخاطر التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

موافق بشدة	موافق	موافق لحدما	غير موافق بشدة	غير موافق	
					1- تقع المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها ؟
					2- لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيايل يتوجب على الإدارة وضع أنظمة ورقابة داخلية والمحافظة عليها؟
					3- إن من مسؤولية الإدارة وضع الرقابات والإجراءات اللازمة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية القوائم المالية ؟
					4- من مسؤولية الإدارة الحرص على تشجيع العاملين على مراعاة التشريعات والقوانين والتقيد بتنفيذ متطلباتها ؟
					5- تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ الاتساق في المبادئ والسياسات المحاسبية وذلك للحد من أثر التغير في تلك المبادئ والسياسات على موثوقية البيانات المالية ؟

والله ولي التوفيق

ملحق رقم (2)

اسماء المحكمين لاداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الرتبة	الجامعة
1	د.محمد الرحاحلة	استاذ	جامعة ال البيت
2	د.عبدالرحمن الدلابيح	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
3	د.عودة بني حمد	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
4	د.مهند اكرم	استاذ مشارك	جامعة ال البيت
5	د.صقر الطاهات	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
6	د.محمد الحايك	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
7	د.محمد الحدب	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
8	د.طارق الخالدي	استاذ مساعد	جامعة ال البيت
9	د.محمود حسن قاقيش	استاذ	جامعة اليرموك
10	د.وليد زكريا صيام	استاذ	الجامعة الهاشمية
11	د.خليل الدليمي	استاذ	جامعة اربد الاهلية
12	د.اسامة عبدالمنعم	استاذ مشارك	جامعة جرش
13	د.حسين رباع	استاذ مساعد	جامعة اليرموك

ملحق رقم (3)

الرقم	اسم الشركة
1	لأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها
2	الألبان الأردنية
3	العامة للتعيين
4	العربية لصناعة الألمنيوم (آرال)
5	الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج)
6	الوطنية لصناعة الصلب
7	دار الدواء للتنمية والإستثمار
8	مصانع الأجواخ الأردنية
9	مصانع الورق والكرتون الأردنية
10	مناجم الفوسفات الأردنية
11	الأردنية لصناعة الأنابيب
12	المركز العربي للصناعات الدوائية والكيمائية
13	الصناعات الكيمائية الأردنية
14	الإستثمارات العامة
15	الأردنية للصناعات الخشبية (جوايكو)
16	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية
17	مصانع الإسمنت الأردنية
18	البوتاس العربية

19	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية
20	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية
21	الوطنية لصناعة الكلورين
22	الموارد الصناعية الأردنية
23	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك_الأردن)
24	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة
25	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية
26	حديد الأردن
27	العربية للصناعات الكهربائية
28	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية
29	مصانع الإتحاد لإنتاج التبغ والسجائر
30	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
31	الوطنية للدواجن
32	المتكاملة للمشاريع المتعددة
33	الوطنية لصناعات الألمنيوم
34	المصانع العربية الدولية للأغذية والإستثمار
35	دار الغذاء
36	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة

العربية لصناعة المواسير المعدنية	37
الإقبال للطباعة والتغليف	38
البتول الوطنية	39
أمانة للإستثمارات الزراعية والصناعية	40
مغنيسيا الأردن	41
مصانع الزيوت النباتية الأردنية	42
الدولية لصناعات السيليكا	43
الصاحية للإستثمار والتطوير العقاري	44
الترافرتين	45
الأردنية لإنتاج الأدوية	46
عافية العالمية (الأردن)	47
القدس للصناعات الخرسانية	48
العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	49
الحياة للصناعات الدوائية	50
إتحاد النساجون العرب	51
الألبسة الأردنية	52
أساس للصناعات الخرسانية	53
مصانع الكابلات المتحدة	54

الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي	55
الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة	56
فيلادلفيا لصناعة الأدوية	57
المتحدة لصناعة الحديد والصلب	58
رخام الأردن	59
سنيورة للصناعات الغذائية	60
سبأ لسكب المعادن	61
اسمنت الشمالية	62
مصفاة البترول الاردنية	63